PROVISIONAL

A/35/PV.53
7 November 1980

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الخميس ، ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد أومورو (النيجر)
(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع) :
  - (أ) تقرير الوكالة
  - (ب) تقرير الأمين العام
  - (ج) مشروعا قراران
- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62313/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

مواصلة نظر البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(أ) تقرير الوكالة (A/35/365) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/35/487 و Add.1) ؛

(ج) مشروعا قرارين (A/35/L.10 و A/35/L.11) .

السيد كليستل (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : أولا ، وقبل كل شيء أود أن أعرب للسيد ايكلوند عن امتناننا العميق لعرضه الواضح والشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٧٩ . اننا لممتنّون له بشكل خاص للتقييم الهام الذى قدمه بشأن الوضع الدولي للطاقة ، وكذلك للمعلومات الهامة التي قدمها لنا بشأن الأحداث التي جرت خلال السنة الحالية .

والواقع ، أنه مما لاشك فيه أن التطور الحالي يؤكد الدور الهام الذى لعبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العلاقات الدولية ، والأهمية المتزايدة دوما للمهام العديدة التي تقوم بها الوكالة .

ونظرا الى أن وفد النمسا قد سبق أن أتيحت له الفرصة ليعرض موقفه بشأن منع الانتشار في بيان ألقي أخيرا أمام اللجنة الأولى ، فانني سأقتصر على بعض الملاحظات بشأن هذا الموضوع

ان منع الانتشار المتزايد للسلاح النووى لايزال أحد البنود الملحة في جدول الأعمال الدولي . ان النمسا تولي اهتماما كبيرا لهذه المشكلة ، وبالتالي فقد شاركت بفاعلية في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، ذلك البرنامج الذى اختتم أعماله في شباط/فبراير من هذا العام . واننا نقدّر حق التقدير ذلك الدعم المقدم من قبل الوكالة بالنسبة لهذا الموضوع . وفي رأينا ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى قد قدم جهدا كبيرا سواء بالنسبة للدول المستهلكة أو الدول الموردة لذلك الوقود . والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها

Digitized by UNOG Library

من هذا العمل هي أنه في الوقت الذى توجد فيه اختلافات كبيرة فيما يتعلق بأخطار انتشار مختلف البرامج النووية ، فليس هناك دورة تقاوم الانتشار .

وفي غياب " حل فني " فان الجهود لمنع الانتشار يجب أن تركز على تعزيز الحوافز السياسية وذلك من أجل التخلي عن اختيار الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، فان حكومة النمسا تود أن تؤكد مرة أخرى على التزامها الأكيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي يقيننا أنه رغم بعض العيوب والصعوبات فان تلك المعاهدة لا تزال تشكل مانعا ضد انتشار الأسلحة النووية .

وبينما نأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الثاني لم يتمكن من التوصل الى اتفاق عام في الرأى بشأن الوثيقة الختامية ، فاننا قد سجلنا بارتياح كامل أن مبادئ وأغراض تلك المعاهدة لم تكن محل تساؤل . فالى جانب أنها أثبتت سلامة نظام عدم الانتشار القائم حاليا ، فان مناقشات جنيف قد مكّنت من التوصل الى اتفاق عام وخاصة بالنسبة للمادة الثالثة ، والرابعة ، والخامسة . ونأمل أنه على أساس ذلك الاتفاق ، فان المناقشة سوف تستمر وذلك للتوصل الى تدابير ملموسة يمكن أن تعزز وتدعم عدم الانتشار .

وفي هذا الصدد ، فان النمسا تعرب بصفة خاصة عن ترحيبها بانشاء لجنة ضمانات الامداد من قبل مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أنها جزء من البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى . ان تعزيز أمن تلك الامدادات وضمان الوصول الى خدمات دورة الوقود قد أصبحا عنصرين أساسيين في برنامج عدم الانتشار . ان الاجراءات الفعّالة في هذا المجال لن تعزز فقط من التزام الدول الأعضاء المستوردة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، وانما سوف تزيد من أهمية هذا الموضوع بالنسبة للدول التي لم تقرر حتى الآن الانضمام لتلك المعاهدة . وفي هذا الصدد ، فان وفد النمسا يولي اهتماما كبيرا لاعداد معايير بالنسبة للمعاملة التفضيلية للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة ، والتي قبلت ضمانات كاملة ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على التعاون العلمي والفني في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

انني أود أن أؤكد أن مشكلة ضمان الامداد ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة ضمانات الأمن . وهناك اتفاق عام اليوم ، بأن نظام الضمانات الخاضع للقيادة القديرة للوكالة قد قدم نتائج ملائمة في الماضي . ومن وجهة نظر حكومة النمسا ، فان ذلك السجل المرضي يمكن أن يشجع على توسيع ذلك النظام . ان النمسا قد أيدت الاقتراح الذى قدم خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذى يقضي كشرط مسبق لجميع الالتزامات المقبلة والمتعلقة بالامداد النووى للدول غير الأعضاء ، بأن تطبق ضمانات الأمن على جميع مصادر المواد الانشطارية . ان نظاما عالميا للضمانات من شأنه أن يبدد المخاوف التي تتعلق بالانتشار المتزايد للأسلحة النووية . ويسعدني أن أحيطكم علما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند القيام بمسؤولياتها في مجال الضمانات يمكنها الآن أن تستخدم المعمل التحليلي لضمانات الأمن بمركز البحوث النمساوى . فبالاضافة الى أن النمسا هي البلد المضيف للوكالة ، فانه يسعدها أن تساهم بتلك الطريقة في أعمال الوكالة في مجال الضمانات .

ان ملاحظاتي بشأن عدم الانتشار لن تكون كاملة اذا لم أتطرق الى المعاهدة المتعلقة بالحماية البدنية من المواد النووية التي أبرمت في ٢٦ من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ . ان النمسا وهي من بين الدول الأولى التي صدّقت على الاتفاقية ، تعتبر أن ذلك الاتفاق خطوة هامة في مجال التعاون الدولي ، بشأن وضع المعايير لاستخدام ونقل وتخزين المواد النووية .

ان المساعدة الفنية ، وتشجيع استخدام التقنيات النووية ، لهي وظائف هامة أخرى للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبصرف النظر عن الأنشطة التقليدية في مجالات تطوير الطاقة الذرية ، والفيزياء النووية ، واستخراج المواد النووية ، فاننا نلحظ ببالغ الاهتمام الانتشار السريع في استخدام النظائر المشعة والمواد الاشعاعية في الزراعة والطب ومجالات البيئة بحيث يبدو أنه بالكاد توجد مجالات لا تستخدم فيها تلك التقنيات في مواجهة المشاكل العالمية . ان العمل القيّم الذى قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك المجال لا يمكن أن يستمر ويتطور الا اذا اعتمد على موارد مالية هامة ، ولذلك ، فان النمسا قد زادت من مساهمتها الطوعية في صندوق المساعدة الفنية بنسبة ٣٠ في المائة وبلغت ٦٠٠ ٩٣ دولار أمريكي .

Digitized by UNOG Library

وأود الآن أن أتطرق الى مسألة الأمن النووى ، وهو عنصر هام آخر من العناصر التي تدخل ضمن نطاق مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فلقد أصبح من الواضح أكثر خلال السنوات الأخيرة أن مستقبل القوة النووية كمصدر هام للطاقة يتوقف أساسا على القدرة على معالجة مسائل أمن منشآت الطاقة النووية علاجا مرضيا ، وابرام اتفاقات ملائمة فيما يتعلق بمعالجة النفايات النووية . ونظرا لأن حل هذه المشاكل لا يمكن أن يتم الا عن طريق تعاون دولي ، فان حكومة بلادى تولي اهتماما كبيرا للبرنامج المتصل بهذا الموضوع الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وعلى سبيل المثال فانه من بين الأنشطة العديدة القيمة المتعلقة بهذا المجال ، أريد أن أشير الى المؤتمر المتعلق بأمن المراكز النووية ، الذى عقد في استوكهلم في تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام. وقد أتاح هذا المؤتمر فرصة ممتازة لاجراء تبادل واسع في الرأى بشأن الجوانب المتصلة بأمن هذه المنشآت النووية ، ومكّن كذلك من تبادل المعلومات بشأن مختلف البرامج والأنظمة الوطنية . وبصرف النظر عن المناقشات المفيدة التي تمت بين الخبراء ، فان مؤتمر استوكهلم بفضل الاسهام الكبير لوسائل الاعلام قد أسهم في تهيئة الرأى العام الذى يعد عنصرا أساسيا فيما يتعلق بالتطور المقبل للطاقة النووية . وخلال المؤتمر أتيحت الفرصة أمام النمسا لكي تعرض اقتراحا قدمه وزير خارجيتها يقضي باجراء دراسة تتعلق بجوانب الطاقة النووية التي تتعدى الحدود . وبهذه المناسبة ، فان وزير خارجية النمسا سوف يعرض في وقت مناسب على المدير العام للوكالة اقتراحا بشأن تكوين مجموعة من الخبراء لدراسة آثار الطاقة النووية عبر الحدود الوطنية ، تمهيدا لاعداد وتقديم توصيات في هذا المجال . وفي رأى النمسا أن إعداد مثل هذه التوصيات ، يعتبر اسهاما ايجابيا في مجال تحسين التعاون بين الدول وتنسيقا ملائما لهذا التعاون .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد أن النمسا وهي مدركة تماما لمسؤولياتها الخاصة كبلد مضيف ، فانها تقدم التأييد الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقبل سنة مضت ، فان الوكالة قد انتهت من نقل مكاتبها الى المقر الدائم في المركز الدولي لفيينا ، وانني آمل في أن تسهل ظروف العمل قيامها بمهامها الصعبة وتسمح لها بالحفاظ على المستوى المرتفع للكفاية والأداء الممتاز اللذين عرفا عنها .

Digitized by UNOG Library

وأود أن أعرب — مرة أخرى — عن تقديرنا للتعاون الكبير والمساعدة التي تلقاها حكومة النمسا من المدير العام للوكالة وموظفيها .

وختاما ، أود أن أشكر السيد ايكلوند على الكلمات الطيبة التي وجهها الى الحكومة النمساوية .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي سروري أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم الى هذه الجمعية بتعليق على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ففي نظارنا أن الوكالة تعد من أكثر المنظمات نجاحا داخل منظومة الأمم المتحدة . فرغم الموارد المحدودة المتاحة لها قد سجلت نجاحا عظيما في الوفاء بالتزاماتها . ونظرا للأهمية التي تعلقها استراليا على عمل الوكالة ، فانه من المفيد أن نذكّر مرة أخرى بمسؤوليتيها الأساسيتين وهما : أولا ، تطوير وتطبيق الضمانات المطلوبة بموجب معاهدة منع الانتشار وغير ذلك من الترتيبات الأخرى . ثانيا ، تطوير استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بما في ذلك بصفة خاصة تقديم المساعدة الفنية الى البلدان النامية .

ونظرا للنقص المتزايد في الطاقة على المستوى العالمي وتدهور الوضع السياسي الدولي ، فان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية أصبح أكثر أهمية . ان الطاقة النووية تمثل المصدر الوحيد المتطور المؤكد وغير التقليدي من مصادر الطاقة ، الذي يمكن أن يعوض عجز التموين بالطاقة المستخلصة من احتياطيات المصادر غير المتجددة . ان التطورات التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة ، لا زالت تبرز أهمية هذه الحقيقة وتؤكد على المسؤولية المتزايدة الواقعة على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكما أسلفنا ، فان المسؤوليات الأساسية الملقاة على عاتق الوكالة ، هي تطوير وتطبيق الضمانات المطلوبة في معاهدة منع الانتشار . ولا يمكن أن ننظر الى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون أن نأخذ في الاعتبار الوسائل الكفيلة بمنع انتشار الأسلحة النووية . ولقد اعتبرت الحكومة الاسترالية ، منذ زمن طويل ، أن الانضمام العالمي لمعاهدة منع الانتشار هو من أهم وسائل منع انتشار الأسلحة النووية المتزايد . وفي نفس الوقت ، فاننا نقر بأهمية الفرص المتاحة للدول بما في ذلك الدول النامية لتطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية .

Digitized by UNOG Library

ولذلك فان هناك مهمة كبيرة تقع على عاتقنا وهي المواءمة بين تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية ومنع انتشار الأسلحة النووية . ان حكومة استراليا تدرك تلك الاحتياجات الملحة ، ولذلك فقد اتخذت الخطوات اللازمة للاسهام في مواجهة احتمال وقوع هذه المشكلة الملحة .

ان استراليا تتمتع بأن لديها احتياطيا كبيرا من اليورانيوم الطبيعي ، وقد دخلت سوق اليورانيوم الدولي من بين كبار الموردين لهذه المادة . وفي تحديد السياسات التي تنظم تصدير اليورانيوم ، فان استراليا قد أولت اهتماما خاصا لما تعتبره لزاما عليها بموجب المادتين الثالثة ، والرابعة من معاهدة منع الانتشار . ومن ثم فلقد قررت حكومة استراليا في عام ١٩٧٧ ، انها سوف تصدر اليورانيوم الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشرط واحد هو أن تكون طرفا في معاهدة منع الانتشار. كما أن استراليا قررت تصدير اليورانيوم لأغراض سلمية الى الدول الحائزة على الأسلحة النووية شريطة الا يستخدم لأغراض تفجيرية أو عسكرية وأن يتم تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفضلا عن ذلك ، فان استراليا تتبع سياسة اعطاء الأفضلية للدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار ، وتقديم المساعدة الفنية للدول خارج نطاق البرنامج العادى للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان استراليا تلعب دورا ايجابيا وتسهم في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما سبق أن أشرت ، فاننا نولي اهتماما خاصا لدور الوكالة في مجال عدم الانتشار بتطبيق الضمانات الدولية الفعالة وتحسين وتطوير تقنيات الضمانات . كما أننا نؤيد أيضا بحثها بشأن مشكلة التكنولوجيا النووية مثل ، أمن المفاعلات وادارة النفايات . وفي هذا الصدد ، فاننا قد اشتركنا بصورة نشطة في مجموعة الخبراء المعنية بتخزين البلوتونيوم الدولي . وفضلا عن ذلك فانني استطيع أن أضيف ، أن استراليا قد أعلنت في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الذى عقد في حزيران/ يونيه عن تطبيق برنامج على ثلاث سنوات لتقديم مساعدة خاصة بامكانية تطبيق الضمانات النووية للوكالة وهذا البرنامج الذى قدرت تكاليفه بـ ٢٥ ٠ ألف دولار ، يتضمن أربع مشروعات تنمية ، ومساهمة نقدية في الدراسة الخاصة بمشروع تخزين البلوتونيوم الدولي .

Digitized by UNOG Library

وهناك مجال آخر هام للوكالة الدولية للطاقة الذرية اسهمت فيه استراليا ، وهو مشروع الانعاش . انه مشروع رائد يستهدف تحسين امكانية تجميع الضمانات وتحسين أساليب المراقبة عن طريق التحقق عن بعد .

ان استراليا تؤيد بنشاط دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة الفنية وخاصة عن طريق صندوق التبرعات الخاص بها . وعلى المستوى الثنائي ، فان نشاطنا الأساسي كان يكمن في تقديم المساعدة الفنية الى البلدان النامية . فعلى سبيل المثال ، فان استراليا في السنوات الخمس الأخيرة قدمت المساعدة الفنية في المجال النووى في صورة خبراء مدربين تابعين للوكالة الاسترالية للطاقة الذرية وقد تم تدريب ٦٥ فردا من ١٦ بلدا ناميا . وبالاضافة الى ذلك فان استراليا قد أيدت دوما اتفاقية التعاون الاقليمي الآسيوى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

كما ان استراليا ، قد أيدت التدابير التي تستهدف الحد من أوجه التفرقة والتمييز بين فئتين من الدول ، الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة على تلك الأسلحة . واننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا لقبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برامجها النووية المدنية ، ونرجو أن تتبع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية هذا المثال .

وفي مستهل هذا العام ، فقد تم بنجاح الانتهاء من دراسة البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى . ان أهمية هذه الدراسة تكمن في الفرصة التي تتيحها لاجراء بحث مفصل على المستوى الحكومي لتشعب الطاقة النووية على المستوى الدولي . ان ذلك، قد وضع المجتمع الدولي على طريق التعاون الدولي في المجال النووى من أجل انشاء بنية جديدة أكثر فعالية ، ولقد بدئ في تجميع عدد كبير من وحدات بناء هذه البنية . وعلى سبيل المثال ، نظام التخزين الدولي للبلاتونيوم والادارة الدولية للوقود المستخدم . وهناك وحدات أخرى يتم تطويرها وستقوم بدور هام . ان اللجنة المعنية بضمانات الامداد ، لها أهمية خاصة في هذه البنية . ان المهمة الأساسية للجنة المعنية بضمانات الامداد ، هي اتخاذ الاجراءات العملية المحددة لتوسيع نطاق التدابير الدولية الخاصة بشروط منع الانتشار في مجال الامداد النووى . ان وضع أسلوب مشترك لهذا المجال المعقد ، أمر حيوى وسيكون ممكنا في حالة ما اذا التزمنا بحدود معينة وركزنا على عدد معين من هذه الوحدات .

Digitized by UNOG Library

ان المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة منع الانتشار ، قد انعقد في هذا العام من آب/اغسطس الى ايلول/سبتمبر . وكان من المخيب للآمال بالنسبة لاستراليا ، انه نظرا للمشاكل المتعلقة بالرقابة على الأسلحة النووية فان المؤتمر لم يتوصل الى اتفاق في الرأى في الوقت المحدد بشأن وثيقة ختامية . ومع ذلك فقد تم تناول النواحي الايجابية والهامة في المؤتمر ، ومنها بصفة خاصة الاتفاق شبه الاجماعي بشأن أغلبية المسائل المتصلة بتطبيق الضمانات الدولية والترتيبات التي تنظم استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . ان النتائج التي تم التوصل اليها في هذا المجال ، جعلت هذا المؤتمر مجديا وستسهم بصورة ايجابية في مزيد من المناقشات الدولية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي محافل أخرى تهدف الى دعم نظام منع الانتشار .

وبينما اتفق المؤتمر الاستعراضي بالاجماع على الاهتمام بمنع انتشار الأسلحة النووية وأثبت بالتالي أهمية معاهدة منع الانتشار ، فانه حذر من أن الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون عليها ان تتخذ تدابير تحد من ترساناتها النووية اذا ما أريد الابقاء على أهداف المعاهدة . ان استراليا تشاطر القلق الذى تم الاعراب عنه بسبب البطء في تقدم مفاوضات الرقابة على الأسلحة النووية وخاصة التأخير في وضع معاهدة حظر التجارب النووية التي تمثل دعما هاما وجديدا لنظام منع الانتشار الدولي .

ان استراليا سوف تستمر في متابعة تطور الترتيبات التعاونية الحيوية من أجل عالم نووى آمن . ولقد التزمنا بالاسهام في الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحسين وتطوير نظم للضمانات ودعم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولا سيما تقديم المساعدة الفنية الى البلدان النامية .

ان ممارسة هذه الجمعية في اعتماد تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية باتفاق الرأى ، هي أمر مهم للغاية لأنه يعكس الدعم العالمي لأنشطة الوكالة ، ونحن على ثقة تامة بأن هذه الممارسة سوف تستمر هذا العام .

وقبل ان أختتم ملاحظاتي بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يسرني أن أعرب عن تقدير حكومة استراليا للمدير العام لهذه الوكالة السيد سيجفارد أوكلاند على العمل الذى انجزه خلال العام وعلى ما قام به معاونوه أيضا . انهم بتصرفهم قد ساعدوا على تطوير الوكالة بصورة فعالة .

Digitized by UNOG Library

السيد اوكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : أود في البداية أن أؤكد هذا العام أيضا تقدير حكومتي للاسهام البارز الذى قام به السيد اوكلاند عبر الاعوام بصفته مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان وفد بلادى يشكره على التقرير الذى قدمه الينا عن أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٧٩ ، ولقد استمعنا بانصات واهتمام كبيرين للبيان الذى أدلى به صباح اليوم.

ومن الحقائق المحتمة ، أن الطاقة النووية ستصبح أكثر أهمية في الوفاء باحتياجات العالم من الطاقة على مر السنين . ان هذا الأمر يزداد وضوحا ، ومن ثم فان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى قد انتهى في شباط/فبراير من هذا العام ببيان يؤكد من جديد :

"ان الطاقة النووية من المتوقع ان يزيد دورها في الوفاء باحتياجات العالم من الطاقة وانه يمكن بل وينبغي أن تكون متاحة على نطاق واسع لتحقيق هذا الغرض" .

وأعتقد أن المرء يستطيع أن يقول ان ختام البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى كان بمثابة فاتحة لعصر جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، قد حدد أيضا طرق وسبل تعزيز ضمانات الامدادات النووية ، بينما قلل في الوقت ذاته من خطر انتشار الأسلحة النووية ، ولقد حلل الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وأشار الى الاجراءات التي يمكن أن تتخذ من جانب الدول من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبوسائل أخرى لمواجهة هذه الاحتياجات . ولقد اعترف كذلك بالدور الرئيسي الذى لعبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الماضي ، والذى سوف تستمر فيه في المستقبل في مواجهة المشاكل التي كانت محل دراسة البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى .

ان اليابان قد قدرت دوما أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وكمشترك في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، فانها تؤيد طواعية الآمال المعقودة على الوكالة .

وفي الأعوام القادمة ، فان المناقشات المستمرة والواسعة النطاق والتعاون الدولي ، ستكون أهم ما نحتاج اليه من أجل حل المشاكل العديدة التي تنتظر حلا في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وكذلك لوضع نظام دولي ترد فيه تدابير فعالة لمنع الانتشار النووى . ان حكومتي تعتبر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أكثر المحافل ملاءمة لهذا الغرض ، وانها على ثقة من أن الوكالة ستكون على مستوى توقعاتها .

Digitized by UNOG Library

ونحن جميعا نعلم أن الدراسات الهامة بشأن نظام للتخزين الدولي للبلوتونيوم وبشأن الادارة الدولية للوقود المستهلك قد جرت في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبالاضافة الى هذه الدراسات ، فلقد تم في الوقت المناسب انشاء لجنة لضمانات الامداد في حزيران/يونيه من هذا العام ، كهيئة فرعية لمجلس محافظي الوكالة . ولقد كانت هذه هي النتيجة السعيدة للمشاورات التي جرت استجابة لاقتراح الدكتور اوكلاند في دورة العام الماضي للمؤتمر العام للوكالة .

ولقد كان انشاء اللجنة ، محل ترحيب في مؤتمر الاستعراض الثاني للأطراف في معاهدة منع الانتشار والذى عقد في جنيف منذ شهور قليلة مضت ، وفي دورة هذا العام للمؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر .

ان لجنة ضمانات الامداد ، قد عقدت دورتها التنظيمية في نهاية أيلول/سبتمبر وسوف تعتمد برنامج العمل وفقا لصلاحياتها في دورتها الثانية التي سوف تعقد في اوائل آذار/مارس من العام القادم . وتأمل اليابان في أن مناقشات اللجنة سوف تفضي الى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول المعنية ، وتيسر التقدم وتحقيق المزيد من تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ان مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار ، لم يستطع اعتماد اعلان ختامي جوهرى وقد كان ذلك مثار خيبة أمل كبيرة بالنسبة لوفد اليابان . ولكن من حسن الطالع ، على أية حال ، انه لم يكن هناك أى اعتراض أساسي على نظام منع الانتشار ذاته ، بل لقد ظهرت الحاجة الى أهمية الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها . ان حقيقة ان المؤتمر قد استطاع أن يتوصل الى اتفاق عام في الرأى بشكل أو بآخر في مجال ضمانات الوكالة والاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، هي أمر جدير بالذكر أيضا . ومما لا شك فيه ان اليابان لا تزال تعتقد في جدوى نظام منع الانتشار وتعتزم الاسهام بفعالية في التعاون الدولي الخاص بالحفاظ على هذا النظام . وينبغي ألا يغرب عن بالنا ، أن هناك نداءات قوية قد وجهت خلال مؤتمر الاستعراض من أجل احراز تقدم أكبر في مجال نزع السلاح النووى ، باعتباره أمرا ضروريا لتعزيز نظام منع الانتشار . واذا كان هناك تقدم قليل أو لم يكن هناك تقدم على الاطلاق في هذا المجال الحيوى رغم وجود المادة السادسة من المعاهدة ، فان ذلك سوف يلحق ضررا بالغا بالثقة في معاهدة منع الانتشار .

Digitized by UNOG Library

ان اليابان على اقتناع بأن معاهدة منع الانتشار ، هي الاطار القانوني الدولي الوحيد الذى يمكن من خلاله منع الانتشار النووى ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ومن ثم فان حكومة بلادى توجه نداء قويا مرة أخرى ، للدول النووية لكي تبذل المزيد من الجهود نحو نزع السلاح النووى والذى نعتقد انه ينبغي أن يسير جنبا الى جنب مع التعاون الدولي ، على أن تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور الرئيسي وذلك في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ويمكن أن تقوم الطاقة النووية بدور حائل بالاسهام في تنمية الرخاء على كوكبنا . واننا نأمل خالصا في أنها سوف تستخدم فقط للأغراض السلمية وانه لن يسمح لها بأن تصبح خطرا يهدد البشرية .

وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بدعم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذى قررت الجمعية العامة في العام الماضي من ناحية المبدأ أن تعقده في ١٩٨٣ ، فان حكومة بلادى تعتقد أن مثل هذا المؤتمر سوف يتيح فرصة مجدية للسعي وراء سبل وطرق لدعم التعاون الدولي في هذا المجال ، مع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار . اننا نرحب بالرسائل التي بعث بها العديد من الدول الأعضاء للأمين العام موضحة وجهات نظرها بشأن جدول اعمال وموعد ومدة المؤتمر . ان آراء حكومة بلادى قد تم التعبير عنها في الوثيقة A/35/487/Add.1 . وتشعر حكومة بلادى كما جاء بهذه الوثيقة ، بأن المؤتمر ينبغي أن ينظم في اطار جدول اعماله وموعده ومدته ، بحيث يعكس بقدر الامكان نتائج أعمال لجنة ضمانات الامداد الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي من المتوقع ان تواصل أعمالها حتى عام ١٩٨٣ على الأقل . ومن الضرورى ان نأخذ في الاعتبار أيضا نتائج المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة منع الانتشار وغيره من المؤتمرات الدولية ذات الصلة ، وان نتأكد من أنها قد انعكست جميعها في تحضيرنا لهذا المؤتمر . ان المؤتمر الثاني الخاص بالقوة النووية ودورة الوقود ، على غرار ذلك الذى انعقد في سالزبورغ في ١٩٧٧ ، والذى عهد للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تقوم بالتخطيط لعقده في أواخر ١٩٨٢ أو في اوائل ١٩٨٣ ، لهو جدير باهتمام خاص نظرا لاتصاله بالمؤتمر المقترح ، وان التوقيت لهذين الحدثين ينبغي أن يعمل على التنسيق بينهما بعناية . وفني

Digitized by UNOG Library

عن القول ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي المنظمة الدولية الوحيدة المتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ينبغي أن تلعب دورا رئيسيا في جميع نواحي مرحلة الاعداد للمؤتمر المقترح ، وكذلك في المؤتمر ذاته .

السيد سوجكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب للدكتور سيجفارد أوكلاند عن تقديرنا لتقديمه الواضح والقدير للتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أننا ندرك أيضا ونقدر رياسته الصالحة والمتفانية لمنصب المدير العام وخدماته المستمرة للوكالة خلال الفترة التي غطاها تقريره .

ان النقاش السنوي الذي تعودت الجمعية العامة ان تجريه بشأن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد أصبح عن حق اطارا لا غنى عنه ومرجعا هاما لتقييم المجتمع الدولي للتطورات الرئيسية فيما يتعلق بالأهداف ذات الأهمية الحيوية ألا وهي منع الانتشار النووي ، وتطوير القوة النووية للأغراض السلمية .

وفي اعقاب المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة منع الانتشار الذي انعقد في الآونة الأخيرة في جنيف ، وفي ضوء أزمة الطاقة المستمرة والمتفاقمة ، فان الحاجة الى دعم هذين الهدفين ، هي أمر ملح وحتمي . ومن دواعي الارتياح لبولندا واعتقد أنه كذلك بالنسبة لكثير من الدول التي تفكر بمنطقنا ، وكنتيجة لعملية استعراض معاهدة منع الانتشار ، فان هناك تفهما متزايدا للطبيعة المكملة بينهما . ولقد نادت بولندا باستمرار بأن زيادة فعالية نظام منع الانتشار ، لا تتعارض البتة مع هدف التعاون الدولي واسع النطاق في تنمية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، بل على النقيض من ذلك ، فانهما ينسجمان تماما مع بعضهما البعض .

Digitized by UNOG Library

وكما أكد وفدى في مناسبات عديدة سابقة ، فان تطويرا مجديا للتعاون الدولي في التطبيق السلمي للطاقة النووية من أجل ضمان توفير أوسع نطاقا لمزايا القوى النووية لجميع الدول ولا سيمـــا الدول النامية ، يرتبط مباشرة بوضع وتنفيذ ضمانات عملية يمكن أن تحمي بفعالية الجنس البشـــرى من مخاطر سوء استخدام ممكن للطاقة النووية لأغراض غير سلمية .

وكما أشارت بولندا في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار ، فان الحاجة الملحّـــة لتعزيز نظام منع الانتشار ترمي الى القضاء على كل من المخاطر العسكرية والسياسية الناجمة عـــن تطلعات دول بعينها في مناطق النزاعات والتوتر أو في المناطق القريبة منها .

ولهذه الأسباب ، تعلق حكومتي أهمية قصوى على أنشطة الوكالة التي تسهم بفعالية فـــي وضع حد لانتشار الأسلحة النووية . وفي هذا المقام ، فاننا نرحب برضاء ، بالمعلومات الـــواردة في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تذكر أن عام ١٩٧٩ قد شهد انضمام ست دول الـــى معاهدة منع الانتشار ، وهذه خطوة ايجابية أخرى على طريق عالمية المعاهدة . كما أن هناك ســت اتفاقيات لضمانات أكثـر مع الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار قد دخلت حيز التنفيذ ، ومن ثم فانها تسهم في أهداف منع الانتشـــار .

ان بولندا تلاحظ أيضا بمشاعر الارتياح ، أنه في مجال الضمانات ــ وفقا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ــ جاء ما يلي :

" . . . ان التطور الرئيسي الذى حدث خلال هذا العام هو دخول جميع " ملاحق الأجهزة " الباقية تقريبا والخاصة بالقوة النووية ، الى حيز التنفيذ في الدول الأعضاء غيـــر الحائزة لأسلحة نووية في المجتمعات الأوروبية . . ". (GC(XXIV)627, para. 12)

ان المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار الذى أسهمت الوكالة اسهاما كبيرا في الاعداد له وفي أعماله ، قد أكد بصورة قاطعة أن الأحكام الرئيسية في المعاهـــدة والمحظورات الواردة في المادتين الأولى والثانية ، قد روعيت تماما وأنه لم يكن هناك انتهـــــاك للمعاهدة خلال الخمسة أعوام محل الاستعراض .

Digitized by UNOG Library

لقد تم تأييد تلك النتائج الايجابية على نحو هام في تقرير الوكالة لعام ١٩٧٩ ، لا سيما في البيان الذى ذكر أن المواد النووية الخاضعة للضمانات كانت موضع حساب على نحو كاف . وفي نفس الوقت - وهذا بفضل الوكالة الدولية للطاقة الذرية - يحذر التقرير المجتمع الدولي من تهديد خطير ممكن لبنية منع الانتشار ، ومن ثم تهدد السلم والأمن الدولي .

ان بولندا مثل دول أخرى أطراف في معاهدة منع الانتشار ، تشعر بقلق بالغ ازاء التقارير التي تفيد بأن بعض الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لا تزال تحصل على قدرة كبيرة غير خاضعة للضمانات ، وبالتالي تحصل على القدرة على انتاج أجهزة نووية متفجرة أو أسلحة نووية ، وذلك بالاضافة الى التقارير السابقة عن تفجير ممكن لأجهزة نووية من قبل جنوب افريقيا . ان هذا الاتجاه قد يتمخض عن عواقب وخيمة على الجميع ، ما لم يدعم المجتمع الدولي بشكل عاجل ، الحواجز القائمة ضد انتشار الأسلحة النووية .

وفي رأينا أن النتيجة التي لا مفر منها ، هي أنه ينبغي ألا نألو جهدا في السعي وراء تعزيز نظام منع الانتشار . ان احدى الوسائل الهامة كما تأكد بصورة واسعة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار ، هي تعزيز نظام ضمانات الوكالة ، لا سيما من خلال قبول ضمانات واسعة النطاق .

وهناك منهج آخر ، قد يكون أكثر أهمية وشمولا ، وهو الموافقة على المبادرات الهامة التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مذكرته الأخيرة وتنفيذها ، والواردة في وثيقة الجمعية العامة (A/35/482) ، وبصفة خاصة الاقتراح المتعلق بابرام اتفاقية دولية بشأن تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والاقتراح الخاص بعدم وضع أسلحة نووية فوق أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة حاليا .

ولقد لاحظ وفدى باهتمام وارتياح نمو المساعدة الفنية التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية ، والتي أوضح التقرير أنها ازدادت في عام ١٩٧٩ من ١٥ الى ١٧٫٥ مليون دولار أمريكي . ان بولندا تعلق أهمية كبرى على هذا المجال من الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . والواقع ، أنه يشرفني أن أحيط الجمعية علما بأن بولندا - كما كانت في الماضي - قد ساهمت مرة أخرى مساهمة نقدية طوعية كبيرة في هذا الغرض . وعند ما خصصنا هذه المساهمة لأغراض المساعدة

Digitized by UNOG Library

الفنية ، فان هذه اللفتة توضح التقييم الايجابي من قبل بولندا لأنشطة الوكالة في مجالات أخرى كذلك ، بما فيها البيئة والسلامة النووية ، والغذاء والزراعة ، والأدوية ، وتبادل المعلومات والتدريب .

وختاما لبياني ، أود أن أشيد بالوكالة لدورها في اعداد الدراسة الهامة للبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى . وأود كذلك أن أرحب بروح التفهم التي توخاها المدير العام في القيام بمهمة وضع معدل نمو فعلي في ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ والذى وصل الى الصفر .

وانني أعتبرها ميزة لي أن أوصي الجمعية العامة بالموافقة على مشروع القرار (A/35/L.10) ، الذى قدمه بكل مهارة السيد مندوب كندا .

السيد دوموكوس (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبيان الاستهلالي الذى أدلى به المدير العام ، قد قدما حسابا عن نشاط الوكالة بمستوياته المعتادة من الدقة والموضوعية ، ونحن نعلق أهمية كبرى على هذه الوكالة .

ان استكمال البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى والمؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة منع الانتشار ، كانا بلاشك أكثر التطورات أهمية في ميدان التعاون الدولي بشأن القضايا النووية منذ أن عقدت الوكالة مؤتمرها العام في نيودلهي .

ولقد حدد البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى سلسلة من الموضوعات التي يكون التعاون الدولي فيها أمرا مرغوبا . وهناك موضوعان منها هما التخزين الدولي للبلوتونيوم والتعاون الدولي في تناول التخزين لمدى طويل للوقود المستهلك ، قد درسا بالفعل من قبل الوكالة .

واننا نولي أيضا أهمية كبرى لتشكيل لجنة من قبل مجلس المحافظين بشأن ضمان الامداد . ان هذا الموضوع الذى كان حتى الآن موضع مناقشات كثيرة بين الموردين والمتلقين ، يمكن الآن توقع أن يسوى بمساعدة تلك اللجنة بطريقة مقبولة من جميع الأطراف المعنية . ونحن من ناحيتنا نتفق مع أولئك الذين أعلنوا أيضا في المؤتمر العام الرابع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ضمان الامداد وتعزيز التزامات منع الانتشار ، كانا وجهين لعملة واحدة . وقد انطلقت حكومتي من هذا الموقف المبدئي في التعامل لتسهم في عمل اللجنة التي شكلت حديثا .

Digitized by UNOG Library

كذلك فيما يتعلق بموضوع تعزيز نظام عدم الانتشار ، فاسمحوا لي أن أضيف انه بالرغم من انه لم يمكن التوصل الى اتفاق حول نص الوثيقة الختامية ، الا أن المشتركين في المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار قد اتفقوا على ضرورة الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها ، وقبل المشتركون هذه المعاهدة كأساس لمواصلة وتوسيع التعاون الدولي في الأنشطة النووية للأغراض السلمية . وقد تميز المؤتمر العام بمناقشات حادة ووجهات نظر مختلفة بالنسبة لعدد من القضايا ، ولكن المشتركين أجمعوا على شيء واحد وهو انه يجب الاشادة بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال ضمانات الأمن المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار . ونحن نشترك مع غيرنا في الاعراب عن تقديرنا لأنشطة الوكالة في هذا المجال .

وفي نظرنا ، فان مجمل هذه المشاكل يمثل ميدانا رئيسيا من ميادين أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي تكتسي أهمية تزداد سنة تلو الأخرى .

لقد لاحظنا بارتياح أنه ، طبقا لتقرير الوكالة :

" في عام ١٩٧٩ ، كما هو الحال في السنوات السابقة فان الأمانة ، عند تنفيذها لبرنامج ضمانات الأمن للوكالة ، لم تكشف عن أى شيء غير طبيعي يشير الى تحويل كمية كبيرة من المواد النووية الخاضعة لضمانات الأمن ، من أجل صنع الأسلحة النووية ، أو لأغراض عسكرية أخرى ،أو لصنع أى جهاز تفجير نووى ".(A/35/365, GC (XXIV)/627, para.159)

ومما يشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا انه في عام ١٩٧٩ كانت ضمانات الأمن تطبق في احدى عشرة دولة غير نووية لم تكن أطرافا في معاهدة عدم الانتشار. وفي نفس الوقت ،فمما لا يبعث على الاطمئنان انه مايزال يوجد في بعض البلدان منشآت لا تخضع لضمانات الأمن ، وأن بعض البلدان بصدد الحصول على تعزيز غير خاضع للضمانات لقدرتها في هذا المجال . اننا لازلنا مقتنعون بأن أكثر الوسائل فعالية لمنع انتشار الأسلحة النووية هي توسيع تطبيق معاهدة عدم الانتشار لتشمل جميع البلدان .

ان المشاكل المتزايدة المتصلة بامداد الطاقة تجعل من الضرورى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية على نطاق أكبر ، وزيادة مساهمتها في انتاج الطاقة الكهربائية .

Digitized by UNOG Library

وبهذه الخلفية ، ذُكر في مقدمة التقرير أن العدد الاجمالي لمحطات توليد الطاقة النووية المطلوبة قد تناقص خلال عام ١٩٧٩ . وفي نفس الوقت ، فان توسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد عرض على أساس انه يمثل المهام الأساسية للبلدان الاشتراكية ، بما فيها بلادي .

ان أول قانون تم اعتماده من قبل البرلمان الهنغاري هذا العام كان بشأن الطاقة النووية ، وهو يلخص المنجزات الحالية في هذا المجال وذلك وفق تشريع موحد . ان هذا القانون ينص ، بين أمور أخرى ، على انه تبقا للالتزامات المترتبة عن اتفاقات دولية ، فان الطاقة النووية لن تستخدم لأغراض صناعة الأسلحة النووية ، أو أجهزة أخرى للتدمير الشامل ، وانها لن تستخدم إلا لأغراض سلمية في جمهورية هنغاريا الشعبية . ان استخدام الطاقة النووية يجب أن يخدم مصالح المجتمع ككل . وهذا أمر مضمون أساسا بالحقيقة القائلة بأن جميع المواد والمهمات والأجهزة والمنتجات والمنشآت التي تدخل في نطاق استخدام الطاقة النووية هي ملكية اجتماعية ، وان التجارة بشأنها هي وقف على الدولة . كما أقر أيضا بأن استخدام الطاقة النووية لن يسمح به إلا بعد ضمان الحد الأقصى لأمن حياة وصحة الانسان والبيئة البشرية ، والسلع المادية .

ان الطاقة النووية سوف تلعب دورا متزايدا في تزويد هنغاريا بالطاقة . ان بناء أول محطة للطاقة النووية ، بأربع مفاعلات تقدر قدرة كلّ منها بـ ٤٤٠ ميجاوات ، يجرى بناؤه حاليا جوار "باكس" وسوف تبدأ وحدته الأولى عملها في نهاية هذا العام .

ان قانوننا بشأن الطاقة النووية يتضمن متطلبات أخرى للأمن والحماية ، بما في ذلك حماية فعالة للبيئة وتخزين النفاية الاشعاعية .

اننا نولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونتيجة لذلك ، فان بلادي تساهم في التعاون داخل مجلس التعاضد الاقتصادي في مجال العلوم النووية والانتاج النووي ، وكذلك في التعاون الدولي في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهناك دور هام في أنشطة الوكالة يتم القيام به بمقتضى خطة عريضة للتعاون الفني ، والذي تساهم فيها بلادي بنشاط كمانح ومتلقّ للمعونة في آن واحد .

ويمكننا أن نقرر بارتياح ان الوكالة قد استخدمت التبرعات الطوعية لعام ١٩٧٩ استخداما

Digitized by UNOG Library

فعالا كما انها تنجح بالمراد في ايجاد الوسائل التي تمكّن من استخدام هذه التبرعات التي تقدم بعملات غير قابلة للتحويل . ان بلادي أيضا لديها خبرات مواتية في هذا الخصوص .

ان الزيادة المطردة في المساعدة الفنية توضح بأن الأغلبية الساحقة للبلدان تشارك في تقييم ايجابي لهذه المساعدة ، وتعبّر عن ذلك بزيادة مساهماتها . اننا نشعر بأن النمط المرغوب فيه للأنشطة المخططة في هذا المجال يمكن المحافظة عليه بالاستمرار في الممارسات الحالية ، وهذا دون تغيير الطابع الطوعي للمعونات .

وأريد أن أختتم كلمتي بالقول بأن وفد بلادي يشعر بالارتياح تماما ازاء أنشطة الوكالة ، وتوجيهها وحجمها . ولذلك فانني أريد أن أعرب عن تقديرنا للسيد سيغفارد ايكلوند ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وجميع العاملين بأمانة الوكالة الذين أسهموا بطريقة نشطة في الادارة الفعالة للوكالة .

Digitized by UNOG Library

السيد سمير احمد (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئ السيد ايكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الواضح والزاخر بالمعلومات الذى أدلى به هذا الصباح . ان منجزات الوكالة تحت ادارته القديرة تعتبر ميزة كبيرة ، ليس فقط من وجهة نظر بلادى وانما من ووجهة نظر المجتمع الدولي بأسره .

ان الأهمية البالغة للطاقة النووية في مجال التنمية أمر حظى بقبول عالمي واسع النطاق . ومع ذلك فان العبء مازال ثقيلا على عاتق البلدان الصغيرة التي تعاني من ندرة المصادر التقليدية للطاقة ، والتي تعاني من نقص الموارد المالية . ومما زاد من متاعبها أن كثيرا من البلدان النامية في محاولتها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في خططها الوطنية للتنمية ، التي تستهدف رفع مستوى معيشة شعوبها اقتصاديا واجتماعيا تشعر غالبا بالاحباط بسبب رغبة بعض الدول التي تقوم بالامداد في عدم توسيع دائرة المستهلكين للطاقة النووية ، وبسبب ضيق الأفق المتمثل غالبا في الاجراءات المنفردة التي تستهدف اضفاء طابع مؤسسي على المواقف المتميزة التي ينفرد بها القليل من دول العالم .

ومن الواضح هنا أن المجتمع الدولي عليه أن يقيم التوازن بين اعتبارين أساسيين في معادلة صعبة . فمن ناحية هناك الخوف من انتشار الأسلحة النووية ، ومن ناحية أخرى ، هناك الأماني المشروعة للبلدان النامية في توصلها الى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بصورة سريعة ، واذا أمكن بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبموافقة ودعم البلدان الحائزة للطاقة النووية ، وفقا لما جاء في معاهدة عدم الانتشار.

وقد يكون من الملائم هنا أن أكرر اعتقاد بلادى وايمانها القوى بضرورة الامتثال للتطلعات والأماني والاحتياجات والمتطلبات المتزايدة للدول النامية من أجل استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية ، وضرورة تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال .

لقد استمعنا هذا الصباح الى مندوبي الأرجنتين والهند يؤكدان هذه التطلعات الخاصة ، والاحتياجات المشروعة التي تعد أحيانا الوسيلة الوحيدة لبقاء العديد من شعوب العالم النامي .

Digitized by UNOG Library

ان الحجج بأن تكتيكات التأخير من جانب واحد أو الأعمال التي تقوم بها بعض البلدان النووية ، والتي تتذرع بضرورة وقف انتشار الأسلحة النووية ، قد أصبحت واهية بالاحداث المتعاقبة وقد ثبت عدم جدواها ، وخلال المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قامت مجموعة الـ ٧٧ بتقديم حجج معقولة مؤداها أن غالبية البلدان النامية قد التزمت بمبدأ عدم الانتشار الأفقي للأسلحة النووية ، بينما لم تلتزم كل الدول النووية بما جاء في بياناتها فيما يتعلق بالمواد ذات الصلة في معاهدة عدم الانتشار ، والمتعلقة بعدم الانتشار الرأسي للأسلحة النووية ، أو التي تتعلق بتعهدها بتسهيل دخول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة بمختلف أنواعها . وهذا بوضوح لم ولن يبشر بالخير فيما يتعلق بعدم الانتشار ، لأنه يمثل ذريعة جاهزة للبلدان التي قد تصبح حائزة للأسلحة النووية ، لتنفيذ خططها وطموحاتها ، في حالة عدم تقديم الدول النووية لمساعداتها ، وفي غياب المساعدات الفنية الوفيرة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكلاهما يمثل البديل لاختيار السلاح النووي .

أود أن أتناول الآن موضوع تمويل المعونة الفنية . ان حقيقة ان الوكالة تواجه مشكلات مالية — وكثيرا ما تكون عاما بعد عام تحت رحمة التبرعات الفردية الطوعية لكل الدول الأعضاء — تعتبر أمرا مزريا لا يتمشى مع هيبة الوكالة . ولذلك ، فمن الضروري في رأي وفد بلادي أن نضع حدا لهذا الوضع . ان ضمان تدفق الموارد بصورة منتظمة للوكالة شرط مسبق ، اذا ما أردنا للوكالة أن تكون قادرة على الوفاء بمسؤولياتها ، وأن تكون مجهزة بصورة أفضل لمساعدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مجال استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

اليس من دواعي السخرية ، بل من دواعي الاحباط ازاء قضية عدم الانتشار أنه بينما تنفق مئات البلايين من الدولارات كل عام على الانتشار الافقي والرأسي للأسلحة النووية ، فان المساهمات الطوعية لميزانية المعونة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨١ بلغت فقط ١٣ مليون دولار ، وأن مبلغ ١٦ مليون دولار و ١٩ مليون دولار فقط هي قيمة المساهمات الطوعية المتوقعة لعامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالي ، من أجل برامج المساعدة الفنية

Digitized by UNOG Library

التي ستقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وهذا بطبيعة الحال يتوقف على التبرعات المستقبلة التي ستساهم بها بشكل رئيسي الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وخلال المؤتمر العام الذى عقد في كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ في نيودلهي ، سجل الوفد المصرى موقفه . ولن أكرر باستفاضة ما جاء في المحاضر، ومع ذلك أود أن أذكر الجمعية بما قاله ممثل مصر في مجلس المحافظين في ١٨ من ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، مشيرا بانزعاج الى عدم كفاية المساهمات الطوعية ، وعدم كفاية الأساليب التي يتم بها جمع هذه المساهمات، أو التي غالبا لا تجمع ، مما يؤدى الى تعويق واحراج الأعضاء والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالاضافة الى نقص التخطيط المناسب لبرامج المعونة الفنية نظرا لعدم معرفة المبالغ المرصودة للمعونة الفنية . وهنا مرة أخرى ، فان هذا الموقف لا يمكن أن يساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها من أجل تحقيق وضمان الاحترام الواجب للمثل العليا والأغراض التي انشئت من أجلها الوكالة .

ان وفد حكومة بلادى تقدم باقتراح في فيينا لتصحيح عدم التوازن الحالي في التوزيع الاقليمي للمقاعد في مجلس المحافظين ، وذلك كي يتسنى دراسته ومراجعته في التوزيع الاقليمي للمقاعد في مجلس المحافظين ، وذلك كي يتسنى دراسته ومراجعته في المؤتمر العام القادم للوكالة الدولية للطاقة الذرية. هذا الاقتراح يحاول تصحيح عدم التوازن ، حيث أن افريقيا غير ممثلة بالقدر الكافى في المجلس ، الأمر الذى كان يتعين تصحيحه بتخصيص ثلاثة مقاعد اضافية للدول الافريقية ، بما يتناسب مع الزيادة الكبيرة في عددها ، والتي يجب أن تنعكس بتمثيل ملائم في المجلس .

ان مصر قد شاركت في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 ، ان مشروع هذا القرار نابع من ايماننا بالدور المركزى والجوهرى الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هذا الدور الذى ينبغي أن يزداد ويتطور في عالم يزداد فيه الاعتماد على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتشتد حاجته اليها . ان وفد بلادى يأمل مخلصا أن يعتمد مشروع هذا القرار بالاجماع .

Digitized by UNOG Library

السيد بيتر (لكسمبرغ) (الكلمة بالانكليزية): باسم الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أود أن أتقدم بالشكر للدكتور سيففارد ايكلوند، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على المجموعة الهائلة من المعلومات حول أنشطة الوكالة، كما وردت في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المرفوع للجمعية العامة عن عام ١٩٧٩ والذي استكمل بالمعلومات الاضافية التي أدلى بها المدير العام بشأن التطورات التي حدثت خلال عام ١٩٨٠.

ان الدول التسع تؤيد الدور الحيوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في توسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في السلم، والصحة والرفاهية في اطار سياسة فعالة لعدم الانتشار.

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به المدير العام منذ ساعات قليلة، واننا لنتقدم لسيادته بالشكر على اعطائنا صورة بمثل هذا الوضوح للآثار المحتملة التي قد تترتب على الانخفاض التدريجي في مجال تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في العالم الصناعي.

اننا نشاطره الأمل في أن الطاقة النووية سوف تسهم الى جانب مصادر الطاقة الأخرى في ظل الظروف التي تتطلب انتاج الطاقة اللازمة. وفي هذا السياق، تولي الدول التسع اهتماما كبيرا لما أعلنه المدير العام الدكتور ايكلوند بخصوص سجل ضمانات أمن الصناعة النووية وكذلك الأنشطة التكميلية التي تجريها الوكالة في هذا المجال.

لقد برزت بعض الأحداث الهامة على مر العام الماضي كوضع الصيغة النهائية لاتفاقية الحماية الطبيعية للمواد النووية، واختتام البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي، وما يترتب عليه من تشكيل اللجنة المعنية بضمانات الامداد.

ان الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ترحب بوضع الصيغة النهائية للاتفاقية الخاصة بالحماية الطبيعية للمواد النووية كاجراء دولي ضروري في مجال الأمن النووي، وفي نفس الوقت، وبعد فتح الاتفاقية للتوقيع، قامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية بالتوقيع على الاتفاقية في ١٣ حزيران/يونيه الماضي. وسوف تصدق عليها في أسرع وقت ممكن.

Digitized by UNOG Library

بعد انقضاء سنتين من الدراسة انتهى التقييم الدولي لدورة الوقود النووى بمؤتمر عام في شباط/فبراير من هذا العام . وقد لعبت الوكالة دورا حيويا في هذا العمل الفني الفريد في نوعه في المجال النووى . ولقد كان مما له قيمة أكبر أن البلدان المشتركة بما لها من خلفيات ووجهات نظر مختلفة كانت مستعدة لمناقشة وتقييم مختلف نواحي الخيارات المتعددة لدورة الوقود بغية تسهيل التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونأمل أن تستمر روح التفاهم المشترك التي ميّزت عمل البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى في الأعوام القادمة .

اننا نرحب بحقيقة أن النقاش في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المهام الممكنة للوكالة بعد اختتام البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى والذى أدى الى اتخاذ مقرر بتشكيل اللجنة الخاصة بضمانات الامداد لاسداء النصح لمجلس المحافظين بشأن الطرق والوسائل التي يمكن أن تضمن تقديم امدادات المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا وخدمات دورة الوقود على أساس طويل المدى أكثر تمشيا مع اعتبارات مقبولة بشكل متبادل لعدم الانتشار . وسوف تسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنشاط في أعمال هذه اللجنة ، كما ستتناول المشاكل التي تناقش هناك بروح مرنة وبنّاءة .

اننا نعتقد أن المناقشة في اللجنة المعنية بضمانات الامداد حيوية لايجاد توافق جديد في الآراء في مجال العلاقات الدولية السلمية في المجال النووى على أساس غير تمييزى بين الدول الموردة والدول المستهلكة للمواد النووية .

ان البلدان التسع ترحب بعمل فريق خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التخزين الدولي للبلوتونيوم ، وتؤيد الجهود التي تستهدف سرعة ايجاد نظام دولي متفق عليه وقابل للتنفيذ لتخزين فائض البلوتونيوم على المستوى الدولي ، على أساس المادة " ١٢ " ألف " ٥ " من النظام القانوني للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد أيدت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية ــ رغم موقفها الصعب المتعلق بالميزانية المالية ــ الأهداف التي نصت عليها الـ (FRCM) التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تمويل المساعدة الفنية .

Digitized by UNOG Library

ان هذه المقررات ستمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تخطيط أنشطة المساعدة الفنية التابعة لها على مدى السنوات الثلاث المقبلة بكل ثقة . ان الهدف الأعلى لعام ١٩٨١ ، والأرقام التوضيحية للتخطيط لعامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ستمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تمويل المساعدة الفنية بقدر كاف . ونحن نولي أهمية كبرى لاستمرار وتعزيز هذا البرنامج الذى يلعب دورا هاما في نشر فوائد التكنولوجيا بين البلدان النامية .

وفي هذا السياق ، نود أن نعترف مرة أخرى بالدور الهام الذى يلعبه المركز الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في " تريستا " . وتود البلدان التسع أن تسجل هنا تقديرها المستمر للدور الذى تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق العلوم النووية في الزراعة وفي الطب في كل من البلدان النامية والصناعية على حد سواء . ونحن نرحب بتعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تمويل مشروعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تعيد تأكيد تأييدها التام لتوسيع نطاق تطبيق الضمانات بأكبر قدر ممكن من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تسهيل تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية تمشيا مع أهداف عدم الانتشار التي تؤيدها .

ومن الأهمية بمكان أن تكون وسائل الضمانات ــ ولا سيما تلك الوسائل الخاصة بالأجزاء الحساسة من دورة الوقود ــ موضع تحسين وتطوير دون الحاق أى ضرر بامدادات الطاقة أو تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية .

لقد أشار المدير العام للوكالة في بيانه الذى أدلى به منذ ساعات قليلة ، الى المشاكل الحادة الناجمة عن عدد التجهيزات غير المضمونة المستخدمة في مختلف أنحاء العالم . ان الدول التسع تتقاسم هذا القلق .

اننا نرحب بالبيان الوارد في التقرير الخاص بتنفيذ الضمانات لعام ١٩٧٩ ، حيث أوضحت الأمانة انها لن تكشف عن أية ناحية قصور تشير الى استخدام كمية ذات مغزى من مادة نووية مضمونة لصناعة الأسلحة النووية أو أى أجهزة للتفجيرات النووية الأخرى .

ان الكساد في نمو تطبيق الطاقة النووية لأغراض سلمية يبين مدى أهمية تناول المسائل المتصلة بالأمن والتخلص من المخلفات الاشعاعية وتقنيات دورة الوقود . وفي هذا الاطار ،

Digitized by UNOG Library

تؤيد دراسات الوكالة بشأن دورة الوقود المستخدم ومخزون البلوتونيوم الدولي . وفي المناقشة العامة بشأن استخدام الطاقة النووية لعبت مسألة الأمن النووى دورا رئيسيا . وعلى الرغم من أن المقررات السياسية المتعلقة باستخدام الطاقة واختيار دورة الوقود يجب أن تتخذ من جانب الحكومات الوطنية ،الا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تستخدم كأداة لمساعدة البلدان في تطوير معايير أمن دولية عن طريق برامج التدريب ، واسداء النصح ،والبحوث والاعلام . ان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترحب بالأنشطة التكميلية التي تجريها الوكالة في مجال الأمن النووى .

وفي هذا الصدد ،تود الدول التسع أن تعرب عن تقديرها للعمل الذى قام به المؤتمر الدولي الأخير الذى عقد في ستكهولم بشأن مسائل أمن الاستخدام الحالي للطاقة النووية ، والذى نظمته الوكالة الدولية للطاقة النووية بالتعاون مع الحكومة السويدية . ولقد أتاح هذا المؤتمر فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر والتجارب في مجال أمن استخدام الطاقة النووية .

السيد كوسيرا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان التقرير السنوى الذى عرض من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك البيان الملهم الذى أدلى به مديرها العام السيد سيفدارد ايكلوند، ليوضحا أن الأنشطة المتعددة التي تقوم بها هذه الوكالة قد تطورت بنجاح في الأشهر الأخيرة من أجل تحقيق نظام للضمانات ، والتوصل الى حل لمسائل الأمن النووى ، وتقديم المساعدة الفنية بالاضافة الى عمل الوكالة في المجالات الأخرى .

Digitized by UNOG Library

ان الوكالة في مؤتمرها العام الرابع والعشرين اعتمدت برنامجا واسعا للعمل للست سنوات المقبلة نعتقد أنه يعكس جميع المشاكل العديدة والمعقدة التي تواجه الوكالة مع الحاجة الى قوة نووية نامية أكبر في العالم أجمع .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية التي تتعاون تعاونا وثيقا مع دول أخرى ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، تبذل جهودا دؤوبة من أجل تحقيق برنامجها الخاص بالطاقة النووية ، وهي تولي أهمية خاصة لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحقيق مهامها بنجاح .

وفي الوقت الراهن رغم عدم المساواة في التنمية ، فمما لا شك فيه أن الطاقة النووية تمثل على الأقل في المستقبل القريب البديل الوحيد للطاقة والذى يمكن الاستفادة منه . وطبقا للاحصاءات وحتى لا نخل بالتوازن بين موارد الطاقة واستهلاكها على الصعيد العالمي ، فانه من الضرورى أن نزيد من قدرة انتاج المنشآت النووية على الأقل بما يساوى ٧ مرات . ان هذه الحقيقة وحدها تشهد على خطورة المهام التي تقوم بها الوكالة نفسها والدور الذى تضطلع به فيما يتعلق بتسوية المشاكل الدولية المتعلقة بتطوير الطاقة النووية في الفترة القادمة .

ان أهم الواجبات التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تكمن في رأينا في نطاق تطبيق نظام الضمانات وتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية الذى تمثل الوكالة بشأنه وسيلة ذات أهمية وخاصة من أجل تعزيز السلم والأمن الدولي ومن أجل الوقوف في وجه تهديد السلاح النووى الذى لا يخضع لأية رقابة .

ان هذه الحقيقة قد تأكدت من جديد من خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذى انعقد في آب/اغسطس من هذا العام في جنيف . ان المشاركين في هذا المؤتمر — كما نعرف — قد قدروا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية حق قدرها في مجال تطبيق نظام الضمانات الدولية ، وفي نفس الوقت فان هؤلاء المشاركين قد لاحظوا بالاجماع أن الوكالة تقوم بوظائفها المتعلقة بالرقابة مع الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للدول الأعضاء دون أن تضع العراقيل في وجه التنمية الاقتصادية والفنية أو في وجه التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد تماما

Digitized by UNOG Library

التأييد هذه الأنشطة التي تقوم بها الوكالة وتعرب عن تأييدها لمضاعفة فعالية هذه الوكالة في المستقبل لضمان عالمية تطبيق الضمانات ووضع اجراءات حازمة للرقابة على جميع المنشآت المتعلقة بدورة الوقود النووى . ومن الضرورى أن نحسن الوضع بالنسبة الى العديد من المعدات والمنشآت النووية التي لم تشملها بعد الاتفاقات الخاصة بالضمانات .

واننا نشارك في وجهة النظر التي تم الاعراب عنها في نطاق مؤتمر جنيف والتي تقول بأنه اذا ما تحقق تقدم في مجال الحد من سباق التسلح ونزع السلاح فان هذا سوف يعتبر اسهاما رئيسيا في زيادة فعالية نظام منع انتشار الأسلحة النووية وضمان عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وفي هذا الصدد ، فان ابرام اتفاق بشأن الحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، يحظى بأهمية خاصة حيث أنه في رأينا أن حل تلك المسألة سوف يعزز نظام منع الانتشار في حد ذاته . وفي هذا الصدد ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا ، يود أن يعرب مرة أخرى عن تقديره العظيم للاقتراحات البنّاءة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، ومن بينها الاقتراح الخاص بالتجميد لمدة عام واحد لجميع أنواع التفجيرات النووية ، وهي الواردة في المبادرة المعنونة " اجراءات عاجلة لخفض خطر الحرب " التي قدمت للنظر في الدورة الحالية للجمعية العامة . وهناك العديد من الاقتراحات التي قدمتها البلدان الاشتراكية بهدف الحد من سباق التسلح في المجال النووى والتي تعتبر اسهاما هاما لحفظ السلم والأمن . اننا يجب أن نذكر ، على سبيل المثال ، الاقتراح المعروف جيدا بشأن عدم وضع الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

ومن ناحية أخرى ، فان سياسة الولايات المتحدة والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلنطي ، تزيد من سباق التسلح وان المنعطف المفاجئ الذى انتهجته مؤخرا في سياستها نحو زيادة التوتر في جميع مجالات الحياة الدولية سوف يقضي في نهاية الأمر على استقرار نظام منع الانتشار ، وان تأجيل التصديق على معاهدة سولت (٢) والقرار بوضع صواريخ أمريكية جديدة متوسطة المدى وغيرها من الخطوات المشابهة لا تتعارض فقط مع روح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بل انها أيضا تتعارض مع الالتزامات التي ترتبت بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة .

Digitized by UNOG Library

وفي التحليل النهائي ، فان ذلك يشجع أيضا الأنظمة العسكرية في اسرائيل وجمهورية جنوب افريقيا وفي بلدان أخرى لم تتنازل حتى الآن عن تطبيق خططها الخطيرة التي تتمثل في الحصول على أسلحة نووية .

اننا مقتنعون تماما بأنه من الضروري جدا ، أن نعارض بشدة وبطريقة واضحة مثل هذه الاتجاهات السلبية وأن نعمل باستمرار من أجل وقف سباق التسلح وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في نطاق هذه الجهود ، وهي التي طرحت أمامها سلسلة من المقترحات البنّاءة بشأن حفظ السلم ، قدمتها الدول الاشتراكية وسائر الدول المحبة للسلام .

ان المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية الذى عقد في جنيف هذا العام ، قد أكد مرة أخرى أن التعاون الدولي في مجال الاستغلال السلمي للطاقة النووية الذى أصبح عاملا تزداد أهميته يوما بعد يوم للانماء الاقتصادى والاجتماعي في الأيام الأخيرة ، لا يمكن أن يتقدم بنجاح الا في ظل ظروف يتعزز فيها نظام منع انتشار الأسلحة النووية .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تؤيد تماما برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال الهام وترى أن الوكالة يجب أن تواصل القيام بالدور الأساسي الذى يقع على عاتقها حقا في ذلك المجال ، والذى يتفق تماما مع المهام المنوطة بها .

Digitized by UNOG Library

ومن وجهة النظر هذه ، فاننا نقوم أيضا بدراسة مسألة التحضير وعقد مؤتمر دولي من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وهو المؤتمر الذى سينعقد في ١٩٨٣ . وكما يشهد على ذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/35/487 ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية وعددا آخر من الدول ، مقتنعون بضرورة احترام دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان احتراما كاملا . اننا نعتبر أيضا أن المؤتمر الذى سبقت الاشارة اليه ، يجب أن يأخذ في الاعتبار نتائج المؤتمر الثاني بشأن الطاقة النووية ودورة الوقود النووى ، وهو المؤتمر الذى وجهت الدعوة بشأنه من قبل الوكالة والمزمع عقده في النصف الأول من ١٩٨٣ .

واننا نرحب بالاتفاقية المتعلقة بالحماية الطبيعية للمواد النووية والتي انتهى العمل بشأنها في شباط/فبراير الأخير . كما نقدر تماما اسهام الوكالة فيما يتعلق باستكمال العمل المتعلق بتقييم المؤتمر الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، وهو المؤتمر الذى أكد من جديد وبطريقة واضحة أن الضمانات فيما يتعلق بالتمويل والضمانات فيما يتعلق بمنع الانتشار مرتبطة ارتباطا عضويا فيما بينها . وفيما يتعلق بالأنشطة القادمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فاننا نعلق اهتماما بالغا على أعمال اللجنة الجديدة المتعلقة بالضمانات الخاصة بالاشراف .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، تؤيد برامج الوكالة في مجال تقديم المساعدة الفنية التي يتم القيام بها بكل نجاح ، وتعلن أن هذا الاسهام يجب أن يقدم الى تلك البلدان التي هي أطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، والتي هي أقل الدول نموا من وجهة النظر الاقتصادية . وخلال السنة القادمة فان تشيكوسلوفاكيا ستقدم تبرعاتها الى صندوق المساعدة الفنية وتبلغ ٣٠٠٠٠٠ كرونة تشيكي ، وستقدم خمس منح دراسية طويلة الأجل ، وأربع منح دراسية لمدة عام واحد بالنسبة للدراسات الزائرة ولتدريب الاخصائيين من الدول النامية .

اننا نقدر أيضا أنشطة الوكالة التي تم القيام بها من أجل ايجاد حل لمشاكل تطبيق العلوم والتقنيات النووية ، وعلى وجه الخصوص في مجالات الزراعة والطب والصناعة ، والتي تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لاقتصاد الدول المتقدمة وأيضا بالنسبة لاقتصاد الدول النامية .

اننا نعلق أهمية متزايدة على اسهامنا في النظام الدولي للتوثيق النووى ، هذا النظام الذى يقوم بأنشطته في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذى يشمل حاليا حوالي ٩٠ في المائة

Digitized by UNOG Library

من المعلومات العلمية والتقنية في العالم ، ويسهم من ثم في التطبيق الكامل للفقرة ٢ من المادة ٤ من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

وحتى أنشطة الوكالة في المجال الهام المتعلق بالأمن النووى ، فقد انتهت الى نتائج ايجابية . وفي هذا الصدد فقد تم تبادل ايجابي في الآراء في نطاق المؤتمر الدولي الخاص بالمسائل الرئيسية المتعلقة بأمن المنشآت النووية ، وهو المؤتمر الذى عقد مؤخرا في ستكهولم تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة .

ولقد تحقق بعض التقدم أيضا في نطاق الدراسة الرامية الى وضع نظام خاص بالتخزين الدولي للبلوتونيوم ، وفي مجال التفجيرات النووية للأغراض السلمية ، وفي مجالات عديدة أخرى من أنشطة الوكالة .

ان كل ذلك يشهد على أن الوكالة ، طبقا لمهمتها ، لا تزال تقوم بنجاح بوظائفها الأساسية وأن قيامها بما يتبقى عليها أن تقوم به انما يتوقف على الارادة السياسية للدول في التعاون مع هذه الوكالة ، والعمل على دعم نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، وتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح . وفي هذا المجال فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية على استعداد من جميع الجوانب لأن تسهم في الأعمال المقبلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

واننا نود أن نشكر السيد ايكلوند وزملاءه على العمل الهام الذى قاموا به .

وفي نهاية كلمتي ، فانني أود أن أقول ان وفد بلادى يؤيد تماما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 .

السيد باستنين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : في نظر وفد فنلندا ، فان البند الذى نقوم ببحثه الآن في الجمعية العامة ، وهو الخاص بالتقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هو أحد أهم البنود المعروضة على هذه الجمعية . ولأسباب عديدة سوف أوضحها ، فان هذا البند له أهمية خاصة هذا العام . ان أحد الأسباب الرئيسية قد أوضحه الدكتور ايكلوند في تقديمه عندما قال ان الاتجاهات الراهنة توضح أننا ندخل مرحلة هامة مع أحداث المجتمع الدولي ومحاولاته وقف انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

ومرة أخرى ، فان تقديم السيد ايكلوند وكذلك التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يعتبران برهانا على الدور الذى لا غنى عنه للوكالة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وكما حدث من قبل ، فان التقرير السنوى يوضح الأداء الممتاز للوكالة وكذلك التعارض الأساسي بين مزايا الاستخدام السلمي للذرة التي هي حق لكل دولة ، وبين مخاطر انتشار الأسلحة النووية التي هي تهديد للدول كافة .

ان الحقيقة البديهية ، هي أنه بالنسبة للمستقبل القريب فان التكنولوجيا النووية سوف تتيح مصدرا للطاقة متزايد الأهمية في عدد متزايد من الدول . ان هذا معناه أن المجتمع الدولي والحكومات الوطنية ينبغي أن تعالج العديد من المشاكل التي ينطوى عليها هذا التطور ، ألا وهي تيسير التكنولوجيا النووية ، والمعدات والمواد ، وسلامة المفاعل ، والتصرف في النفايات النووية وغيرها من الآثار المتعلقة بالبيئة ، وخدمات دورة الوقود . وأهم هذه المشاكل ، هو موضوع منع الانتشار .

Digitized by UNOG Library

وفي مواجهة هذه التحديات فان موارد الوكالة وقابليتها للتطور سوف يكونان محل اختبار. ان سجل عمليات الوكالة يتيح لنا مجالا للتفاؤل والثقة . وعلى الدول الأعضاء أن تتأكد من أن الوكالة سوف تكون قادرة على أن تقوم بفعالية بواجباتها التي تتسع على وجه سريع . وقد أصبح من الامور التي تكتسب أهمية متزايدة أنه ينبغي أن يتاح المزيد من الموارد والأموال للدول التي سوف تشرع في برامج للطاقة النووية ، مع تأكيد خاص على احتياجات البلدان النامية. واننا نود أن نزجي تحية الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل الذى قامت به في هذا الصدد . واننا نعتقد أيضا أن مزيدا من الجهود والأفكار من جانب الدول الأعضاء ، من شأنه أن ييسر أعمال الوكالة في هذا المجال .

وخلال العام الماضي كانت هناك تطورات هامة تتعلق بالتعاون الدولي في الطاقة النووية . وبعد ما يزيد على عامين من العمل ، فقد انتهى البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى . ان دورة التقييم هذه قد أرست اطار العمل المادى والاقتصادى للقرارات المقبلة. ان السياسات النووية ، يعاد بحثها ومراجعتها في عدد من البلدان في ضوء نتائج البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى .

ان موضوع امداد المواد النووية ، كان أحد البنود الرئيسية التي حددتها دورة تقييم الوقود النووى الدولية كموضوع ينبغي أن يتم التعاون فيه على نطاق دولي . ان فنلندا ترحب بانشاء لجنة لضمانات الامداد في اطار الوكالة . ان اللجنة تتيح محفلا ملائما لكل من البلدان المورده والمستهلكة لمناقشة كيفية ضمان الامداد النووى على أساس يمكن التنبؤ به وعلى المدى الطويل وفقا لاعتبارات محددة لمنع الانتشار .

ان مشاريع ادارة الوقود المستهلك الدولي والتخزين الدولي للبلوتونيوم ، كانت جارية منذ وقت طويل ، ولقد سررنا للتقدم الذى تم احرازه في هذه المشاريع . واننا نرحب أيضا بانتهاء الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية .

وفي مجال اعتبارات منع الانتشار التي ينبغي أن تظل هي الشاغل الأكبر في أى بحث للاستخدامات السلمية للذرّة ، فان العمليات الجارية في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية

Digitized by UNOG Library

يمكن أن تسهم اسهاما هاما في زيادة الثقة ولا تجعل للانتشار مكانا . ان مثل هذه الثقة تعتبر شرطا ضروريا من أجل دعم التعاون النووى الدولي .

وفي الوثيقة المعنونة " مذكرة بشأن موضوع منع انتشار الأسلحة النووية " والتي عممت في اللجنة الأولى ، فان بلدان الشمال قد ذكرت بين أمور أخرى ما يلي :

" ان المداولات في الأمم المتحدة وفي مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة منع الانتشار وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، تؤكد من جديد أن سياسات منع الانتشار لا تعرّض ولا ينبغي أن تعرض للخطر حق أية دولة تقبل قيود افعالة بمنع الانتشار وأن تطور برامجها للاستخدامات السلمية وغير التفجيرية للطاقة النووية ، وان التعاون الدولي في هذا المجال ينبغي أن يعمل على تبديد الخوف من انتشار الأسلحة النووية " . (A/C.1/35/10, p.2)

وكما يتضح من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان الوكالة لم تكتشف أى أمر غير عادى يوضح أن هناك تحويلا للمواد التي تخضع للضمان من أجل صنع أى جهاز نووى تفجيرى . ومن ناحية أخرى ، فان التقرير يذكر أن هناك دلائل توضح أنه كانت هناك تسهيلات تجرى في خمس دول غير نووية لا تخضع للضمانات . ان وجود مثل هذه التسهيلات هو تذكرة دائمة لنا بوجود مايبرر مخاوف حدوث انتشار حقيقي .

ومن وجهة نظر حكومة فنلندا ، فانه ينبغي على جميع الدول غير النووية أن تلتزم سياسيا بمنع الانتشار ، وان تقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جميع تسهيلاتها النووية . ان فنلندا تشعر بأن معظم المجتمع الدولي قد فعل ذلك ، ونواصل اعتقادنا بأن مثل هذا الالتزام ينبغي أن يتم في المقام الأول عن طريق الانضمام الى معاهدة منع الانتشار .

وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة ، فمن الجدير بالذكر أنه في مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة منع الانتشار فان الآراء التي أعرب عنها بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كانت متماثلة أو متقاربة . ورغم اخفاق المؤتمر في اصدار وثيقة ختامية جوهرية ، فقد كان من المعترف به على نطاق واسع ، أن معاهدة منع الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعلق كل منهما بالآخر وانهما قد عملا كما هو متوقع .

Digitized by UNOG Library

وفي العام الماضي ، قررت الجمعية العامة من حيث المبدأ عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨٠ من أجل دعم التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . اننا نرى أن المؤتمر المزمع عقده سوف يتم في ضوء هدفين متصلين ببعضهما ينبغي أن ينفذا معا وهما أولا ، ان التعاون الدولي في نقل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا ينبغي أن يدعم . وثانيا ، ينبغي تعزيز نظام منع الانتشار. ان جدول أعمال المؤتمر ينبغي أن يهدف الى أن يعكس كلا من هذين الهدفين .

وفي الوقت ذاته ومع وضع الخطط المتعلقة بمثل هذا المؤتمر، فان المشروعات والعمليات الهامة التي لها أثر مباشر على موضوع المؤتمر ، تجرى الآن . ان كثيرا من هذه العمليات ينبثق عن التقييم الدولي لدورة الوقود النووى ، واحداها هي لجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنية بضمانات الامداد التي أشرت اليها سلفا . ان المؤتمر ينبغي أن يعد بحيث يجعل من الممكن الافادة من نتائج تلك العمليات .

وبحكم نظامها الداخلي ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهاز الدولي الرئيسي لتناول كل من الناحيتين التنفيذية والتنظيمية للتعاون النووى . وفي رأينا ، فان المؤتمر الدولي ينبغي أن يعد وأن ينظم بالاعتراف التام بدور الوكالة .

ويتضح مما قلته ان وفد فنلندا يسّره أن يؤيد مشروع القرار المقدم من وفود كندا ومصر وبولندا بشأن هذا الموضوع .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر السيد سيجفارد ايكلوند المدير العام للوكالة على تقديمه لنا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أقول له كم نقدر تقديرا عاليا النشاط الذى لا يكل والذى يبذله بكل كفاءة في ادارة أعمال الوكالة .

ان بحث تقرير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتيح لنا في كل مناسبة فرصة جديدة لمعالجة واحدة من المشكلات الحيوية الراهنة ذات الأهمية القصوى بالنسبة الى التقدم الاقتصادى

Digitized by UNOG Library

والاجتماعي لجميع الشعوب ولمستقبل البشرية . لقد تقدمت رومانيا ببيان مفصل عن وجهة نظرهـــا بشأن أنشطة الوكالة في عـام ١٩٧٩ ، في المؤتمر العـام الذى عقد مؤخرا في فيينا . وشأننـــا شأن وفود أخرى ، فاننا نود أن نؤكد بارتياح على حقيقة أنه طبقا لما تم التعبير عنه من جانـــب كثير من الدول ، بما فيها رومانيا ، فان الوكالة قد اتجهت الى حد كبير نحو أنشطة ملموسة بغيـــة مواجهة الاحتياجات الحقيقية للدول ومساعدتها في جهودها لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، نود أن نشير الى النتائج التي تم التوصل اليها في نطاق البرامج المتعلقة بالطاقة النووية والأمن النووى وحماية البيئة والانفصام الحرارى النووى المراقب وتطبيق استخدام الاشعاعات والنظائر المشعة في مجال الصناعة والزراعة والطب ، وفي مجالات أخرى . ويجدر بنا أن نشير الى العناية الفائقة التي أوليت الى مصادر تموين المواد النووية والمعدات الفنية والخدمات لضمان دورة الوقود النووى لفترة أطول ، وكذلك الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التدريب المهني للعاملين المؤهلين في مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية .

ان تحليلا للطريقة التي تنهض بها الوكالة بمسؤولياتها يقنعنا تماما بأن الوكالة تستطيع أن تمارس دورا متزايد الأهمية في نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الذرة للأغراض السلمية .

ودون أن نقلل من شأن النتائج التي تم التوصل اليها ، فان رومانيا — شأنها شأن بعض الدول — ترى أنه ينبغي ايلاء عناية أكبر للوسائل التي من شأنها تحسين وتعضيد تصنيع الطاقة الذرية لأغراض سلمية وخاصة لصالح البلاد النامية . وعلى أية حال ، فاننا لا نؤيد الاتجاهات التي ترمي الى توجيه نشاط الوكالة نحو ممارسة وظيفتها المتمثلة في الرقابة على حساب وظيفة المعونة الفنية لصالح استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . ومهما كانت أنشطة المراقبة ورومانيا تشترك فيها ، فانها ينبغي ألا تمسّ بالأنشطة الأخرى التي تعد السبب في انشاء هذه الوكالة ، والتي يتوقف تحقيقها على مدى استمرار الوكالة باعتبارها أداة مركزية للتعاون الفني في مجال التطبيق السلمي للطاقة النووية ، والتكنولوجيا النووية . وهناك عدد متزايد من البلدان النووية يضع تطبيقات الفيزياء والتكنولوجيا النووية من بين أهم المجالات بالنسبة الى اقتصادها الوطني . وبالنظر الى التدهور في أزمة الطاقة العالمية وارتفاع أسعار البترول ، فانه من الطبيعي لجميع الدول بما فيها بلادى أن تولي أهمية قصوى للمشاكل المتعلقة باستخدام الوقود النووى .

ونحن نشدد على هذه المسائل ، خاصة وأن الوكالة سوف تنطلق في مرحلة جديدة من نشاطها عما قريب . ونود أن نشير الى أن برنامج الوكالة للفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٦ كان موضع تحليل مستفيض في المؤتمر العام الأخير للوكالة . ونحن نرى بأن أخذ الاقتراحات المقدمة من قبل البلدان النامية بمزيد من الاهتمام خلال اعداد البرنامج لهو أمر ايجابي . وهذا صحيح بالنسبة الى الدور الهام المكرس للطاقة النووية والأبحاث التي تخدم المصالح الأساسية وتطبيقها الفني

Digitized by UNOG Library

في المجالات الاجتماعية والاقتصادية . وعلى الرغم من ذلك ، فاننا نشعر مثل أغلبية الوفود التي تناولت الكلمة خلال هذه المناقشة بالحاجة الى أن تكثف الوكالة في الفترة المقبلة من نشاطها الخاص بالمساعدة الفنية . ولهذا الغرض ، فاننا نعتقد بأنه يجب مضاعفة المبالغ المخصصة لرسم وتنفيذ برامج واسعة النطاق على المدى الطويل خدمة لمصالح البلدان النامية . وينبغي مساعدة هذه البلدان في تحقيق النهوض بمشاريع المنشآت النووية ، وبصفة عامة البرامج التي تصمم من أجل استخدام التطبيقات التقنية النووية لصالح نموها الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا السياق ، نود أن نحيي الاتصالات التي أقامتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع الصندوق الدولي للعلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية الذي يمكن أن يمثل مصدرا جديدا وهاما من مصادر تمويل نشاط المعونة الفنية التي هي من اختصاص الوكالة . ونود أن نرحب أيضا باتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه بشأن المبالغ المخصصة لنشاط المعونة الفنية خلال السنوات الثلاث القادمة ولكننا نرى أن هذه تمثل بداية فقط ونقطة انطلاق .

وهناك وظيفة أخرى بالغة الأهمية تكمن في تيسير حصول جميع البلدان وعلى رأسها البلدان النامية على التكنولوجيا والمواد النووية والتجهيزات النووية دون عائق . ولقد سبق لنا عند مناقشة التقرير السنوي للوكالة وأمام محافل أخرى ان أوضحنا أن الوكالة ينبغي أن تعمل على ترويج المبدأ القائل بأن جميع البلدان من حقها أن تستفيد من برامج التنمية الاقتصادية والتنمية في التطبيقات السلمية للذرّة وفقا لمصالح وأولويات كل دولة . ونظرا الى ان هنالك مجموعة من البلدان تحظى بالمكتشفات العلمية خاصة في المجال النووي ، وتحتكر هذه المكتشفات فان هذا الامر غير طبيعي . وعلى عكس الأسباب التي ذكرت والتي كان من بينها الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية ، فان مثل هذه السياسة لا يمكن الا أن تمس بالمصالح المشروعة لدول أخرى ، والتعاون الدولي بصفة عامة ، وعلى حد مفهومنا ، فان نظام عدم الانتشار لا يستبعد بل على العكس من ذلك يفترض بصورة مسبقة احترام الحق الثابت لجميع الدول وممارستها لهذا الحق في تطوير برامجها الخاصة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ونحن نصر على هذه الناحية خاصة لأن المؤتمر الثاني المعني باستعراض مدى تنفيذ معاهدة عدم الانتشار رأى أن الضمانات ذات قيمة عظمى بالنسبة لجميع الدول ولا سيما البلدان النامية من

Digitized by UNOG Library

أجل التوصل الي التكنولوجيا والعلوم النووية ، ومن أجل ازالة العقبات التميزية المصطنعة في الحصول على المعرفة التكنولوجية النووية وجميع السياسات الاحتكارية في مجال نقل التكنولوجيا والوقود النووى ، التي فرضت كعوامل أساسية من أجل استمرار فعالية نظام عدم الانتشار بموجب المعاهدة . لقد أوضح المؤتمر - أكثر من أى وقت مضى - أن عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا يكون حجة لسياسة الدول الرامية الى منع البلدان الأخرى من الحصول على فوائد الذرّة ، وانما ينبغي أن يكون باعتماد تدابير محددة لنزع السلاح النووى ، وفقا للمادة ٦ من المعاهدة وعن طريق تنفيذ النصوص الملائمة والترتيبات التي تتخذ فيما بعد والمتعلقة بتكثيف التعاون الدولي لصالح استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية لأغراض سلمية .

وفي رأينا ، فان ضمان وصول الدول الى التكنولوجيا النووية وتعزيز المساعدة الفنية للبلدان النامية بصورة أكبر لمساعدتها على تنفيذ برامجها الوطنية ، وارساء دعائم جديدة للتعاون الدولي في المجال النووى على أسس أكثر عدالة وانصافا ، كلها مشاكل هامة تتصل بعلاقات الدول فيما بينها وتمثل في نفس الوقت الاتجاهات الرئيسية لعمل المؤتمر الدولي لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ومنذ البداية ، فلقد أيدت رومانيا الاقتراح الرامي الى تنظيم هذا المؤتمر الذى يعد في رأينا حدثا هاما في عملية اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وعلى المؤتمر أن يحث الدول على أن تبدى ارادة سياسية أكبر لاعتماد اجراءات ملائمة ، حتى تتحقق من أن التطبيقات السلمية للطاقة النووية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، وحتى نسد الهوّة الاقتصادية فيما بين البلدان ، وخاصة المتخلفة . ان التدابير التي سوف يعتمدها المؤتمر ينبغي أن تقوم على مبادئ التعاون الدولي في مجال استخدام الذرّة لأغراض سلمية كما ورد في القرار ٣٢/٥٠ الصادر عن الجمعية العامة باتفاق الرأى .

وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نحدد الاجراءات الملموسة التي سوف تسمح بتعزيز مقدرة البلدان النامية بصورة أكثر فعالية في الجهود التي تبذلها لتنفيذ برامج لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . ومن المعلوم أن الجمعية العامة اذ تدرك أهمية الطاقة النووية للاسراع في عملية التنمية الاقتصادية فانها قد أقرت أكثر من مرة بما في ذلك قرارها الأخير ٣٣/٦٣ ، بضرورة دعم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال ، بزيادة الموارد المخصصة للمساعدة الفنية لصالح البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

وشأننا شأن بعض الوفود الأخرى ، فاننا مقتنعون بأن نجاح المؤتمر سيتوقف الى حد كبير على تفهم وجهود الدول التي لديها مقدرة فنية وعلمية كبيرة ، للتوفيق بين مصالحها وبين احتياجات البلدان النامية . ونحن نصر على هذه الناحية الأساسية التي نلحظها تماما في الاتجاه منذ المرحلة التحضيرية للمؤتمر . ان وفد رومانيا ، يعتبر أنه من الضرورى انشاء اللجنة التحضيرية المقترحة في مشروع القرار الذى اشتركت في تقديمه والذى يعرب عن الأمل في أن الروح البنّاءة والارادة العامة للتعاون ، سوف تسودان على كل نشاط المؤتمر . ومن جانبها ، فانه بهذا المفهوم ، تنوى رومانيا الاشتراك في أعمال اللجنة التحضيرية .

هذه هي الاعتبارات التي رأى وفد رومانيا أن يتقدم بها بخصوص موضوع المسألة قيد البحث في مناقشتنا ، وهي تنطلق من رغبة رومانيا في الاسهام في تعزيز التعاون السلمي في مجال الطاقة النووية ، ومن القيمة التي نعلقها على النشاط الذى تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد أوديبيى (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادى لبيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور ايكلوند . ان السنوات العديدة التي كرسها لخدمة الوكالة ، قد تميزت بالتوسع التدريجي في قاعدة الوكالة بانضمام العديد من الدول النامية الى عضويتها ، ومن بينها دول كثيرة من منطقتنا ، افريقيا .

ان الدور ، الذى يمكن أن تلعبه الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول وخاصة الدول النامية ، قد لقي اعترافا اضافيا عندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٣٢/٥٠ بتاريخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وهو القرار الذى تشرفت نيجيريا بتقديمه . ومنذ ذلك الحين ، فان الجمعية العامة قد قررت من حيث المبدأ ، أن يعقد في ١٩٨٣ مؤتمر دولي للنهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان وفد بلادى يعتقد أن مثل هذا المؤتمر سيوقظ وعي الدول التي قطعت شوطا أكبر في النمو لادراك امكانات الطاقة النووية في عملية نموها ، وسيمكن أيضا الدول المتقدمة وخاصة الدول المصدرة للمواد النووية وللتكنولوجيا من أن تلتزم بنقل الخامات والمعدات والتكنولوجيا لمصلحتها المشتركة ، على أساس تدابير متفق عليها لمنع الانتشار .

Digitized by UNOG Library

ان بلادى ، وهي طرف في معاهدة منع الانتشار ، تأسف لعدم الوفاء بالوعد الذى ورد في المادة الرابعة من المعاهدة . ويحزننا بصفة خاصة أن الفرصة التي أتيحت في المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة منع الانتشار بأن تعزز هذه المعاهدة وأن تزيد من الانضمام اليها ، قد ضاعت . ان التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لكي يصبح فعالا ، فانه يتطلب التزاما أكبر يتجاوز المبلغ المتواضع المقدّر بثمانية ملايين من الدولارات للصندوق التطوعي للمساعدة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وحتى الرقم ذو الدلالة المخصص لسنة ١٩٨٣ والبالغ ١٩ مليونا من الدولارات ، سيبقى غير كاف . ان وفد بلادى كمشترك في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.11) يعتقد بالتالي أن الوقت قد حان للقيام بالاعداد لمؤتمر ١٩٨٣ وان هذا الاعداد يجب أن يبدأ .

وبموجب ولايتها ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستلعب دورا هاما في مؤتمر ١٩٨٣ . وفي الواقع لا يمكن أن يتخيل أحد استخدامات الطاقة النووية دون التفكير في الوكالة ، والتي تعد وظائفها فيما يتعلق بالنهوض والتنظيم ذات أثر ملحوظ في الاتفاقات الدولية التي يتم التوصل اليها وفي تنفيذها .

ان التقرير السنوى للوكالة لسنة ١٩٧٩ وكذلك البيان التمهيدى للمدير العام ، قد أكدا مرة أخرى بطريقة ملائمة على الجوانب العديدة للطاقة النووية والتقنيات ذات الصلة بالتنمية حتى في الدول الأقل نموا . ان التعطش المتزايد للطاقة في سائر أنحاء العالم ، وهو الأمر المفروض أن يستمر مع التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، سوف يستدعي اللجوء الى مصادر بديلة للطاقة. ان اسهام الطاقة النووية في انتاج الكهرباء ،التي أكدت نفسها كبديل للبترول ، يجب لذلك أن يشجع . ومما يؤسف له ، أن حملة حماة البيئة في بعض البلدان المتقدمة تؤدى الى ابطاء معدل الاسهام في المنشآت النووية للطاقة .

ومع ذلك ، فربما كانت الصعوبة الأكبر في مجال الانتشار الواسع لاستخدام الطاقة النووية ، تتمثل في التكلفة المتزايدة التي تجعلها بعيدة عن امكانات الجميع فيما عدا الدول الثرية. ومن بين ٢٣٣ منشأة نووية للطاقة تعمل في العالم بأسره ، فليس هناك سوى ست منشآت تعمل في الدول النامية .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة لمعظم الدول النامية ، فان الاستخدامات الثانوية للتقنية النووية لا تزال محل اهتمام بالغ . وحتى ذلك يمكن أن يصبح أمرا هاما ، كما وجد وفد بلادى في المشروع الحالي ، الذى يجرى تطبيقه بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، باستخدام أسلوب تعقيم الذكور للتحكم في اصابة الحيوانات بالأمراض الناشئة عن الاصابة بالمثقبيات . ان دعم ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يجب أن ينظر اليه في ضوء الامكانات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي فمن الضرورى أن تواصل الوكالة جهودها لدعم أنشطتها في مجال المساعدة الفنية للبلدان النامية . ويجب أن توجه الجهود أيضا الى زيادة المبالغ في صندوق الوكالة الخاص بالمساعدة الفنية ، والذى يجب أن يأتي قسم منها من المساهمة العادية للدول الأعضاء .

ان تحسين الأمن والأمان في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، سيعزز الثقة في هذا المصدر البديل الذى أثبت جدواه . ولذلك فان وفد بلادى ، يسجل باهتمام التحسين المستمر لنظام الضمانات في الوكالة ، وكذلك البحث المتواصل عن حل بالنسبة للتصرف في نفايات الوقود . وقد رحبنا كذلك بالقرار الخاص بانشاء لجنة لضمانات الامداد ، وستتابع نيجيريا باهتمام بالغ عمل هذه اللجنة .

ان وفد بلادى يسجل بارتياح عمل الدورة العادية الثالثة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة ، التي انعقدت في نيودلهي ، والتي رفضت أوراق اعتماد وفد جنوب افريقيا . ان نظام الفصل العنصرى قد كان مصدرا للاحراج للوكالة ، وألقى شكا على مدى كفاءة نظام ضمانات الوكالة. ان البرنامج النووى لجنوب افريقيا لا يتمشى والاتجاه السلمي لبرامج جميع الأعضاء في الوكالة. واذا أرادت جنوب افريقيا أن تستعيد مكانها في المؤتمر العام ، فيجب أن تخضع جميع برامجها النووية لضمانات الوكالة .

وأخيرا ، فان وفد بلادى يشعر بالاحباط ، نظرا لأن مؤتمر الوكالة في دورته الرابعة والعشرين المنعقدة في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، قد أخفق ثانية في تسوية مشكلة التمثيل غير المتكافئ بالنسبة لمناطق افريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا ، في مجلس الوكالة .

Digitized by UNOG Library

السيد دى لا فونتى (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : أصغى وفد بيرو بانتباه كبير للتقديم الذى عرضه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد ايكلوند لتقرير الوكالة لعام ١٩٧٩ . ولا شك أن كلمات السيد ايكلوند تنعكس بصدق الجدية التي يشجع بها المدير العام الاستخدام العالمي للطاقة النووية وبلدى ، بيرو ، الذى بدأ حديثا في برنامج للبحوث في هذا المجال ، ممتن تماما للتأييد الدائم الذى يلقاه من الوكالة في خطواته الأولى .

وكأحد المشتركين في تقديم مشروع القرار A/35/L.11 بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والذى قامت يوغوسلافيا بعرضه باقتدار ، يود وفد بيرو أن يدلي ببعض التعليقات تأييدا لهذه المبادرة الهامة .

ان الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية قد كشفت عن وجود سلاح جديد للدمار الشامل ألا وهو القنبلة الذرية . ومنذ اللحظة الأولى لاستخدام القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية فقد علقت بالطاقة النووية عقدة الذنب بالحرب مما شوه الأغراض السلمية التاريخية للطاقة النووية في مساعدة البشرية وفرض عليها قيودا رقابية قانونية دولية نتيجة لحادث هيروشيما المشهور .

ومنذ بداية ادخال خطة " باروخ " ، التي اقترحت انشاء سلطة دولية تملك جميع المواد الانشطارية نيابة عن دول العالم كله ومسؤولية ملكية وادارة جميع التسهيلات والمفاعلات النووية ، وحتى الوقت الحالي فانه بالرغم من الجهود العديدة للأجهزة الدولية وجميع التقدم الذى تم انجازه في المجال الصناعي ، فان الضمير الجماعي للعالم ما زال غير قادر على محو عقدة الذنب بالحرب عن هذا المصدر القابل للاستمرار والبديل عن المصادر الأخرى غير المتجددة للطاقة .

ان الجانب السلبي للطاقة النووية المستخدمة في الحرب يستمر بل ويزداد يوميا بسبب النمو المطرد للترسانات النووية . ومع الانشطار النووى الذى كما نفهم قد حولته الدول الكبرى الى وسيلة للحفاظ على ميزان الرعب ، فان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح أمرا يثير الجدال واللغو بشكل متزايد .

ان المؤتمر الثاني للدول الأطراف من أجل استعراض معاهدة منع الانتشار في جنيف قد أدرك حقيقة أن تلك المعاهدة عند توقيعها كانت بمثابة خط فاصل بين الدول المسلحة نوويا وبين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ، وكانت السبب في أن البلدان غير الاطراف في المعاهدة قد

Digitized by UNOG Library

اعتبرت المعاهدة على انها صك تميزى ونعتتها بنعوت مثل التوردسيلاس النووى تذكرة بالمعاهدة الشهيرة التي قسمت قارتنا الى قسمين في عام ١٤٩٤.

والآن ، وكما هو الحال في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار الأول في عام ١٩٧٥ ، فان دليلا واضحا تم تقديمه على الفشل في تنفيذ المادتين الرابعة والسادسة واللتين قد مثلتا التعويض المعطى للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ، كبلدى ، من أجل نبذ حيازة وانتاج مواد نووية ، وقد تم تناول هذه الالتزامات في المادتين الأولى والثانية من تلك المعاهدة .

وبعبارة أخرى فان الشيء الوحيد الذى تم تعزيزه في السنوات العشر لتطبيق معاهدة منع الانتشار هو منع الانتشار الأفقي أى منع الانتشار بين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية . ولكن الانتشار الرأسي للأسلحة النووية لم يزد فحسب بل نجد ، وفي نفس الفترة ، ان الترسانات النووية للقوتين العظميين قد ازدادت كما ونوعا .

ولكن الشيء الأكثر خطورة هو أن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية لم تتح لها فرصة التوصل الى التكنولوجيا النووية ، كما تشير الى ذلك أحكام المعاهدة ذات الصلة ، كذلك فانها لم تتلق المعونة التي كان ينبغي للدول الحائزة على أسلحة نووية أن تقدمها لها . وعلاوة على ذلك لقد انتشرت الضمانات من جانب واحد والتي تفرضها الدول العظمى التي كونت كارتلات نووية فيما بينها مثل نادى لندن "London Club" مما يضر بالضمانات العالمية غير التمييزية للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قبلناها وطالبنا بها جميعا . وقد أدى ذلك الى فرض قيود تخرج عن معنى الانتشار النووى وتمثل ، في الواقع ، عقبة خطيرة أمام نقل التكنولوجيا التي كانت ، على وجه التحديد ، السبب في نهوض هذه البلدان التي تقوم بتصدير مثل هذه التكنولوجيا .

ولحسن الحظ فان الدول غير الحائزة على أسلحة نووية والتي لا ترغب في حيازتها قد قررت الانضمام الى تلك الجهود حتى تتاح الفرصة لشعوبها كي تستفيد من منافع التكنولوجيا النووية . ان التعاون الوثيق الذى يتطور في هذا المجال بين بلدى وبين الارجنتين ، على سبيل المثال ، يثبت انه عندما تتوفر الارادة من الممكن الانتفاع من خبرة بلدين نوويين من خلال ما يسمى بالنقل الافقي للتكنولوجيا . ويجب أن يحتذى بهذا المثال اذا كان لنا أن نكسر الحلقة المفرغة للتبعية والفقر .

اننا نعرف أن فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات

Digitized by UNOG Library

السلمية للطاقة النووية هي فكرة لا تحبذها دول كثيرة ممن لا ترغب في أن ترى ثمار مثل هذا التعاون. ولهذا السبب عينه فان المبادرة التي اتخذتها البلدان غير المنحازة لتقديم مشروع قرار يعرض للدراسة قد اكتسبت أهمية قصوى من جانب الدول غير الحائزة على أسلحة نووية ، وبصفة خاصة الدول غير الحائزة على أسلحة نووية من بين بلدان العالم الثالث ، حيث ان هذا هو السبيل الوحيد للتعبير أمام محفل عالمي عن مطالبنا ومظالمنا التي لها ما يبررها .

Digitized by UNOG Library

ومن الحتمي أن تعطي الوكالة أهمية قصوى للعمل المتعلق بتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وفي الوقت ذاته يجب أن تستخدم مواردها لأغراض ايجابية مثل التعاون الفني وألا تقتصر فقط على تطبيق ضمانات الأمن التي لا تخفي أهميتها على أحد ، بل اننا نعتبرها ضرورية ؛ ومع ذلك فلا يجب أن نعتبرها الوظيفة الأساسية لهيئة انشئت لتشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي أصبحت الآن في المقام الأول جهازا للرصد .

ونحن في البلدان النامية ليست لدينا أسلحة نووية ، ولكن لدينا بشر من الناس ونحن نعاني من الجوع . ولهذا السبب فاننا نصر على أن الطاقة النووية يجب أن تستخدم لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا ، ومن ثم نأمل أن تقرر هذه الجمعية العامة أن يتضمن جدول أعمالها المؤقت لدورتها العادية السادسة والثلاثين بندا عن " مؤتمر الأمم المتحدة لتشجيع التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية " .

السيد غرينبرغ (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النقاش السنوى لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجمعية العامة يوضح الأهمية القصوى التي يعلقها المجتمع الدولي على التنفيذ الناجح لأهداف الوكالة ومهامها . وعلى مدى وجودها فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت دورها كأداة لا غنى عنها في خدمة السلم والتعاون الدوليين . ان دراسة تقرير الوكالة بشأن أنشطتها في عام ١٩٧٩ تجعل من الواضح انه خلال العام الماضي أيضا فان الوكالة قد اضطلعت بنجاح بمهامها وذلك بتوفير الظروف المناسبة من أجل قصر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان هذه النتيجة قد تأكدت بمهارة في البيان الذى قدم به التقرير السيد ايكلوند المدير العام للوكالة . وانني اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا للسيد ايكلوند لبيانه القيّم ، ولكي أوضح كيف نقدر حق التقدير ثباته وكفاءته في ادارة أنشطة الوكالة متعددة الأوجه .

وفي رأى وفد بلادى فان التقرير المقدم لنا يعطينا صورة صحيحة ومفصلة لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . انه يتضمن معلومات هامة وتقييما متوازنا لوضع ومشاكل واحتمالات التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

أود أن اتناول بايجاز بعض نواحي التقرير التي تستحق في رأينا اهتماما خاصا .

وابدأ بأن أقول ان وفد بلادى يود أن يسجل بمشاعر الارتياح أن الوكالة قد واصلت تأكيد

Digitized by UNOG Library

ذاتها كأفضل المحافل في في اطار منظومة الأمم المتحدة لتنمية التعاون بين الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكذلك في الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ودعمه ، وذلك بتقديم ضمانات دولية فعّالة ضد امكان تحويل المواد النووية لاستخدامات غير مرخص بها . ان الخبرة قد أوضحت بجلاء ان الوكالة يمكن أن تقوم بأنشطتها في هذين الاتجاهين بنجاح لأنهما لا يتعارضان بل يكمل أحدهما الآخر .

اننا نعلق أهمية خاصة على دور الوكالة في جهودها من أجل اقامة حاجز فعّال ضد المزيد من انتشار الأسلحة النووية وفقا للائحتها ، وأحكام معاهدة عدم الانتشار . ان هذا يرجع الى أن تعزيز تعاون مثمر وواسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح جميع الدول يمكن أن يتحقق فقط اذا كان هناك نظام لضمانات الأمن يمكن الاعتماد عليه ، وقادر على القضاء على مثل هذا الانتشار .

وانطلاقا من ذلك ، فان وفد بلادى يوّد أن يسجل بارتياح التوسع والتحسين في أنشطة الوكالة في هذا المجال . ومن الدلائل المقنعة على كفاءة الوكالة في الاضطلاع بمهامها في مجال ضمانات الأمن النتائج التي وردت في التقرير والتي تشير الى انه في عام ١٩٧٩ ، كما حدث في الاعوام السابقة ، لم يكن هناك تحوّل لكميات كبيرة من المواد النووية التي تخضع لضمانات الأمن لأى غرض آخر غير الأغراض السلمية . ان وفد بلادى ، من ثم يرى انه خلال الفترة القادمة ينبغي أن تستمر الجهود من أجل تحسين ودعم فعالية نظام الضمانات . ان هذا قد أصبح أمرا حتميا نتيجة لاحتمالات استمرار زيادة سريعة في كمية المواد النووية التي تخضع لضمانات الوكالة .

ان النتائج التي تم تحقيقها ايجابية ولكن كما قال السيد ايكلوند هذا الصباح لا تزال هناك دول غير نووية تقوم بتشغيل أو بناء منشآت نووية لا تخضع لضمانات الأمن . ان الجمعية العامة في عدد من المناسبات قد اعتمدت قرارات تعكس قلقا واسع النطاق فيما يتعلق بصفة خاصة بانتاج أسلحة نووية في جنوب افريقيا وفي اسرائيل . ان بلادى ترى انه لصالح تعزيز الأمن والسلم الدوليين ان تقوم جميع الدول النووية بأنشطتها النووية تحت نظام ضمانات الأمن التابع للوكالة .

ان المخاطر الكامنة في زيادة عدد الدول النووية تتطلب اتخاذ تدابير فعّالة لتعزيز نظام التدابير ضد انتشار الأسلحة النووية ولا سيما المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية .

Digitized by UNOG Library

ان تحقيق هذا الهدف هو مهمة في متناول اليد . ان هناك مائة وأربع عشرة دولة طرفا فيها ، وان المعاهدة هي أكثر صك يحظى بقبول دولي في مجال نزع السلاح . وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار أكد المشاركون التزامهم بمقاصد وأهداف المعاهدة ، وأكدوا من جديد ضرورة تعزيز عالميتها . ان تحليلا مفصلا قد تم فيما يتعلق بتنفيذ كل حكم من أحكام المعاهدة ، وهذا لا شك سوف يؤدي الى نجاح العمل المقبل في القضايا ذات الصلة . وفي سياق المناقشة الراهنة فان وفد بلادي يشعر أنه من المناسب أن نسجل أن الاتفاق التام قد تحقق في المؤتمر بشأن جميع الموضوعات التي تتعلق مباشرة بأنشطة الوكالة . ان هذه الحقيقة وكذلك التأكيد من جديد على الدور الهام الذي تلعبه الوكالة في العلاقات الدولية في عصرنا هذا تعتبر دليلا على الرغبة الاجماعية لدعم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في اطار وفي ظل الظروف التي تمليها الاعتبارات الخاصة بتعزيز السلم والأمن الدوليين .

ان تعزيز معاهدة عدم الانتشار يمكن أن يتم أيضا عن طريق تحقيق نتائج ايجابية في الجهود الخاصة بدعم عملية الانفراج في العالم وتقويض سباق التسلح ، والانتقال نحو تدابير ايجابية لنزع السلاح ولا سيما في مجال الأسلحة النووية . ان اسهام الدول الاشتراكية في هذا الصدد معروف للجميع ، والدليل على ذلك الاقتراحات العديدة والمبادرات البناءة التي اتخذها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من الدول الاشتراكية في الدورة الحالية ، وفي محافل أخرى .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يقدر تمام التقدير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي ترمي الى تيسير التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس المراعاة التامة لنظام عدم الانتشار. في رأينا أن الوكالة تستحق اعترافا خاصا بدورها واسهامها في الاختتام الناجح لعمل دورة تقييم الوقود النووى في شباط/ فبراير الماضي . ان وفد بلادى يود أيضا أن يذكر أن هناك خطوة قد اتخذت في حينها باقامة لجنة في حزيران / يونيه الماضي يعهد اليها ببحث ووضع توصيات لتحسين التعاون الدولي وفي الامداد بالمواد النووية والمعدات والتكنولوجيا والخدمات على أساس أهداف عدم الانتشار .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تعلق أهمية قصوى على الجهود والأنشطة التي تقوم بها الوكالة من أجل أن تفي بقدر كبير باحتياجات الدول لاسيما الدول النامية في المساعدات التكنولوجية وذلك بأن تضمن لها وصولا أوسع نطاقا لفوائد استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . واذ نحكم من تقرير الوكالة ، فان حجم هذه المساعدة آخذ في الاستمرار في عام ١٩٧٩ .

ان هناك تطورا ناجحا آخر لصالح جميع الدول هو دعم أنشطة الوكالة في مجالات مثل السلامة النووية وحماية البيئة وانتاج الغذاء والزراعة والخدمات الصحية والابحاث العلمية وتدريب الأفراد وتبادل المعلومات العلمية .

فيما يتعلق بالمستقبل ، يمكن أن نرى مهمة هامة وتتسم بالمسؤولية تواجه الوكالة في اعداد وعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للمساعدة في التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان الخبرة الواسعة للوكالة التي تحظى باعتراف واسع النطاق سوف تسهم بلا شك في نجاح هذا المؤتمر.

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تؤيد عقد المؤتمر تمشيا مع القرار ٣٤/٦٣ للجمعية العامة وترى أنه مع الاعداد الوافي والتنظيم لهذا المؤتمر فانه سوف يكون بمثابة دفعة قوية للتعاون الدولي في استخدامات الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والشاملة للدول . ان بلدى سوف يتعاون بشكل ايجابي في الجهود الرامية الى انجاح هذا العمل الدولي الهام .

السيد بهاتي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد باكستان أن ينضم بكل حرارة الى التحية التي قدمت الى الدكتور ايكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة

Digitized by UNOG Library

الذريـــة للطاقـــة الذرية بمناسبـــة تقديمه التقرير الشامل لسنة ١٩٧٩ ، وكذلك على المقدمة القيمة التي أدلى بها اليوم .

يلاحظ وفد بلادى مع الارتياح سجل المنجزات الخاصة بالوكالة في مجال ذى أهميـــة حيوية للعالم المعاصر، ويحيي الدور المتصل الذى تقوم به الوكالة لتعزيز تطوير استخدام الطاقـة الذرية للأغـراض السلمية . ومع ذلك ينبغي أن نشدد على أن الموارد المتاحة للوكالة مازالـــت محدودة اذا ما قورنت بالوضع العام لمسألة الطاقة في العالم . وبينما ارتفعت نفقات الوكالـة بنسبة عشرين في المائة في هذا المجـال بالمقارنة لعام ١٩٧٨ ، وبينما تعد هذه الزيـــادة موضع ترحيب وثناء ، الا أن الاضافة الحقيقية في نفقات الوكالة لتقديم المساعدة التقنية غيـــر محسوسة ، خاصة وأن الأموال الاضافية التي ستخصص للمساعدات الفنية من المفترض انهـــا ستعوض آثار التضخم وارتفاع التكاليف . ان المستويات الراهنة لنفقات أنشطة المساعدة الفنيـــة ينبغي زيادتها بشكل ملموس اذا كان على المنظمة أن تحقق هدفها في توسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية من أجل السلم واسهامها في المجـال الصحـي ورفاهية العالم . ويود وفد بلادى أن يشير الى أن القيود المفروضة على استخدام الطاقة الذرية لاغراض سلمية بحجة الاسلوب الذى اتخـذ لتنفيذ الخطوط التوجيهية المنقحة من قبل الوكالة ، لن تؤدى الى سلاسة تدفق المساعـــدات في مجـال التكنولوجيا الى البلدان النامية لتحقيق هذا الغرض . وان هناك حاجـة واضحـــة للتحقق من أن شروط استخدام أموال المعونة الفنية لن تكون مبالغا فيها بحيث تثبط عزيمـــة الدول في اللجوء اليها .

ان وفد بلادى يقدر كل التقدير الدور الهـام المتزايد الذى تضطلع به الوكالة في مجال الأمـن النووى . وتعتبر باكستان أنه بينما تعد ضمانات السلامة التي أعدتها الوكالة كافية فـــي مجملها ، الا أن تطبيقها لم يكن موحدا . والحاجة الى استخدام ضمانات أمن عالمية تطبق علـى أساس غير تمييزى تم التشديد عليها في قرارات مختلفة للجمعية العامة . وتأمل باكستان فـــي أن تواصل الوكالة بذل الجهود في هذا المضمار .

ان مسألة نقل التكنولوجيا النووية الى البلدان الأقل نموا أصبح مشكلة من المشاكل الأساسية المعاصرة بالنظر الى القيود الاضافية المشددة التي أدخلت في مجال نقل المواد والمعرفة الفنية

Digitized by UNOG Library

والخبرة من جانب كبار البلدان المصدرة لهذه التكنولوجيا . وعلى البلدان النامية أن توسع نطاق التجهيزات اللازمة لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية الا أنها وجدت انه يتعين عليها قبول الشروط المغالى فيها التي تضعها تحت رحمة البلدان المتقدمة تكنولوجيا . مثل هذه السياسة التقييدية تتبع عن عمد للحيلولة دون الانتشار النووى . ومع ذلك ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضعت نظاما فعالا للضمانات سبق أن اختبر ولم نشهد اية حادثة ، تدل على انحراف في استخدام المواد النووية الخاضعة للضمانات في صناعة الأسلحة النووية. ان حظر الانتشار لا يأتي من تلك الدول التي وضعت برامج نووية لأغراض سلمية يحكمها نظام ضمانات الوكالة ، وانما من تلك الدول التي لا تخضع تجهيزاتها لضمانات الوكالة . واننا نرى أنه من حق كل الدول أن تطور وتكتسب وتنقل أو تستخدم الطاقة النووية لاغراض سلمية وأن تحدد برامجها النووية وفقا لأولوياتها ومصالحها الوطنية . لذلك ، فقد لاحظنا بقلق شديد الاتجاه المتزايد من البلدان الصناعية الكبرى نحو عدم احترام أحد الطرفين للاتفاقات الدولية الثنائية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . ان هذا المسلك - من وجهة نظرنا - لا يتفق وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا .

اننا اذ ننادى بضرورة نقل التكنولوجيا النووية السلمية دون أية قيود وعلى أساس شروط متكافئة ، الا أننا نقر بضرورة اتخاذ ضمانات ملائمة . ومع ذلك ، يبدو أن هناك محاولة واضحة من البلدان الصناعية الكبرى للمغالاة في الحاجة الى ضمانات من أجل أن تنكر حق الدول النامية في الوصول الى تكنولوجيا استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

ان المدير العام الموقر للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكد في بيانه الواضح الذى أدلى به هذا الصباح ، أنه لا ينبغي وضع ثمة عقبات في طريق تنفيذ برامج استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية التي تنفذها البلدان النامية . ومع ذلك فان التأكيد على الضمانات من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تخصيص الموارد قد أصبح نوعا من التقييد في حد ذاته . وفضلا عن ذلك فان الدلائل الواردة في تقرير ١٩٧٩ بشأن خطر استخدام التجهيزات التي لا تخضع لقواعد الأمن ، بيد وأنها قد أخذت بمعلومات كاذبة تشير اليها تقارير وسائل الاعلام المنحازة التي استغلت لعرقلة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق أهداف اقتصادية مشروعة تماما . اننا نرى أن خطر كارثة حرب نووية لا ينجم عن البلدان النامية التي تسعى أساسا الى رفع المستوى الاقتصادى لشعوبها . وحتى نيسر الوصول الحر لتكنولوجيا استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية ، فان وفد بلادى يرجو أن تسعى الوكالة الى تحقيق مزيد من التوازن بين النفقات والمخصصات المالية للمعونة الفنية من جهة وبين أنشطة ضمانات أمن استخدام الطاقة النووية من جهة أخرى .

اننا نعتقد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تلعب دورا حيويا في المجالات الرئيسية ألا وهي الطاقة والتكنولوجيا . وأود أن أؤكد مرة أخرى عزمنا على مواصلة تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاسهام بقدر الامكان في تعزيز نشاطها . وبالنسبة لبلد يعاني من عجز في الوقود الحفرى ، فان استخدام الطاقة الذرية لأغراض سلمية يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية مستقبلا .

وبينما أشير الى مساعينا في هذا المجال ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد بصورة قاطعة أن باكستان لا تزال ملتزمة تماما بأهداف معاهدة منع الانتشار . ان التزام وتفاني باكستان في تحقيق ذلك الغرض ، قد سجل رقما قياسيا وهناك مبادرات كثيرة تشهد على ذلك ، قد اتخذناها في منظومة الأمم المتحدة وخارجها حتى نجعل المنطقة التي ننتمي اليها خالية من خطر الأسلحة النووية . كما أن باكستان تؤيد تماما تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس الطابع العالمي غير التميزى .

ان باكستان مع عدد من الدول الأخرى ، قد قامت باتخاذ مبادرة لتوسيع نطاق مجلس محافظي الوكالة حتى نحقق تمثيلا أكثر عدلا وانصافا لبعض مناطق أفريقيا وآسيا . ولقد قدم هذا الاقتراح بدافع ورغبة خالصة للتحقق من أن مصالح البلدان النامية قد تأخذها الوكالة في الاعتبار

Digitized by UNOG Library

بالصورة الكافية . كما أن وفد بلادى قد أسهم في اعداد مشروع القرار A/35/L.11 الذى يستهدف تحديد الاجراءات اللازمة للتحضير لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية . ويرجو وفد بلادى أن يتم اعتماد مشروع هذا القرار بالاتفاق العام في الرأى أثناء هذه الدورة للجمعية العامة . وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 فان وفد بلادى يؤيده تماما .

السيد نورنبرغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد السويد يود أن يعرب عن امتنانه للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، للأعمال التي قامت بها خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ كما ورد ذكر ذلك في تقرير الوكالة ، وللمعلومات الاضافية التي قدمها هذا الصباح السيد المدير العام للوكالة الدكتور ايكلوند. واننا نود أيضا أن نعرب عن دعمنا وتأييدنا للجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة لتحقيق أهدافها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/35/L.10 فان هذا المشروع قد عرض للدراسة هذا الصباح من جانب وفد كندا . ان وفد السويد يوافق على مضمون هذا المشروع وصياغته ويؤيد اعتماده .

ان الجمعية العامة خلال العام الماضي ، قد قررت من حيث المبدأ توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٨٣ من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان وفد بلادى يرى أن ذلك المؤتمر يمكن أن يسهم بطريقة فعالة في تسوية المشاكل الهامة بالنسبة للكثير من البلدان بما فيها بلدى . ان السويد تعتمد على الطاقة النووية ، وربما كان اعتمادها عليها أكثر من اعتماد أية دولة أخرى . واننا نعتمد على التعاون الدولي بشأن تطبيق برامجنا النووية . وقد لاحظنا أن ذلك التعاون قد سمح لنا بأن نستفيد فائدة كبرى من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة نظر منع انتشار الأسلحة النووية . ونحن أيضا قد تضررنا من جراء مشاكل عديدة تميز حاليا التعاون الدولي ، وتجرى معالجتها أمام مختلف المحافل والهيئات الدولية . ويكفي أن أقتصر على التحليل المفيد للمشاكل خلال البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، وكذلك خلال مؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وكذا خلال أعمال اللجنة المتعلقة بضمانات الامداد والتي شكلت من قبل مجلس محافظي الوكالة . ان مهمة تلك اللجنة تقترب من وجهات النظر التي يتم الدفاع عنها ، وهذا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي يجب على

Digitized by UNOG Library

مؤتمر ١٩٨٣ أن ينظر فيها . وسوف يكون من المفيد أن تقدم تلك اللجنة تقريرها الى ذلك المؤتمر .

ان المناقشات في نطاق تلك المحافل المختلفة ، قد بينت الرابطة القائمة بين الضمانات وبين التوقعات التي تتصل بالامداد بالطاقة النووية والحاجة الى منع انتشار الأسلحة النووية والأمن النووى . ومن المستحيل أن ندرس بطريقة فعالة سلسلة من المشاكل دون أن نأخذ في الاعتبار المشاكل الأخرى .

ان وفد بلادى يأمل بكل صدق في أن مؤتمر الأمم المتحدة من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في ١٩٨٣ ، سوف يسهم في وضع مناهج مشتركة لكي يتم التوصل الى حلول مقبولة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية ، وتحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعي في الدول النامية بصفة خاصة ، وضمان الامداد بالطاقة النووية ، وحماية البيئة والصحة . وان السويد لعلى استعداد لكي تلعب دورا ملائما في مجال التحضيرات الخاصة بذلك المؤتمر .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بهذه الملاحظات المتصلة بالمؤتمر ، فانني أود أن أؤكد على الدور الهام الذى يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعبه ، وهو تقديم المساعدة الضرورية لهذا المؤتمر وخاصة في المرحلة التمهيدية لانعقاده . واننا لمدركون جميعا للخبرة والتجربة الكبيرة التي اكتسبتهـــا الوكالة من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وفي تنظيم المؤتمرات الدولية المتعلقة بهذا المجال . ولضمان الفعالية وتفادى الازدواجية وضمان تحقيـــق النتائج الملائمة في هذا المؤتمر ، فاننا نعتقد أنه يجب الاعتراف بدور هذا المؤتمر في وقت مبكـــر خلال التحضيرات لمؤتمر عام ١٩٨٣ .

السيد كابوما (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود نيابة عن وفد بلادى أن أضـــم صوتي الى المتحدثين السابقين في تقديم التحية الى الدكتور ايكلوند المدير العام للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية على الطريقة القديرة التي عرض بها تقرير الوكالة أمام الجمعية العامة هذا الصبـــاح . ولقد طلبت تناول الكلمة حتى أدلي بتعقيبات موجزة بشأن موضوعيـــن متعلقين بعمل الوكالة تعلـــق عليهما دولتي قدرا كبيرا من الأهمية وهما تشكيل مجلس المحافظين ، وتمويل البرنامج العـــادى الخاص بالمعونة الفنية للوكالة .

لا شك أن مجلس المحافظين جهاز هام للغاية في وضع السياسات للوكالة ، وكما هو معـــروف فان المجلس يجتمع ما بين أربع وست مرات في العام ويتناول الأمور العادية الخاصة بالسياسة ، وذلك بتحديده لمستوى المعونة الفنية التي تقدم الى الدول الأعضاء النامية ، وللطريقة وللشكل اللذيـــن تحصل بهما على المعونة الفنية من الوكالة .

ولقد كان الطابع التمثيلي موضع نقاش منذ عام ١٩٧٨ ، ويمكن القول بأن افريقيا ليســـت لها كلمة تتناسب مع قوتها في مجلس الوكالة ، رغم ما تضمه من عدد كبير من الدول الأعضـــــاء . ان المنطقة الافريقية تعد من أكبر مصادر اليورانيوم في العالم وتتضمن ثلث أو أكثر من احتياطيـــات اليورانيوم الاجمالية في العالم . وفي الوقت الراهن فان هذه المنطقة تقدم كميات طائلة من اليورانيوم الى الدول المتقدمة ، ومن ثم فانها تساعدها على الوفاء باحتياجاتها من الطاقة . ان توريـــدات اليورانيوم سوف تزداد من افريقيا نتيجة لاكتشاف الاحتياطيات القابلة للاستغلال . ان أهميـــة القارة الافريقية في الصورة الشاملة للطاقة النووية لا يمكن انكارها . ان افريقيا منطقة كبيرة تضم عددا كبيرا

Digitized by UNOG Library

من الدول ذات السيادة اذا ما قارناها بمناطق أخرى من العالم ، ان بها ٢٥ دولة أعضاء في الوكالة ، وهو أكبر عدد من منطقة واحدة في هذه الوكالة . وهذا العدد سوف يزداد بسرعة حيث أن هناك ١٥ دولة سوف تسعى الى عضوية الوكالة في المستقبل القريب . ان عدم التوازن القائم هذا ، يجب الاسراع في علاجه وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل .

ان وفد بلادى يطالب بجدية بزيادة ثلاثة مقاعد أو مقعدين في المجلس من أجل افريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا كل على حدة لكي نجعل هذه المناطق الثلاث على مستوى جغرافي متعادل مع المناطق الأخرى . ومن المؤسف أن نلاحظ أن مجلس محافظي الوكالة قد بحث هذا الموضوع لمدة عامين دون أن يتخذ موقفا مرضيا ، ولا ندرى أين تكمن التعقيدات. وعليه فانه ينبغي على الجمعية العامة أن تساعد الوكالة على حل هذه المشكلة وفقا لمبادئ التوزيع الجغرافي المقبولة دوليا .

ان وفد بلادى سوف يركز على الدعوة الى العمل من قبل الجمعية العامة ، اذا لم تحل هذه المسألة طبقا للفقرة الثامنة العاملة من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 ، من قبل الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بتمويل البرنامج العادى للوكالة للمعونة الفنية ، فان وفد بلادى يسعده أن يسجل أن الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة قد قررت أن تطلب من مجلس المحافظين أن يدرس مسألة المعونة الفنية والتمويل ، وأن يتقدم بتقرير شامل للمؤتمر العام في دورته العادية الرابعة والعشرين في شأن جميع الوسائل الممكنة الناجعة في تمويل المعونة الفنية . ونحن نأمل باخلاص في أن يتمكن مجلس المحافظين في التقرير الذى سيقدمه أن يضمنه توصية تقضي بأن المعونة الفنية يجب أن تموّل بالكامل من الميزانية العادية . ان الوكالة يجب أن تؤيد برنامج المعونة الفنية بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للأنشطة الأخرى التي تدعمها موارد مؤكدة ومتوقعة في الميزانية العادية . ان الاستمرار في وضع برامج للتطبيق السلمي للتكنولوجيا والعلوم النووية للعديد من الدول النامية يعتمد على مساهمات طوعية غير مؤكدة ، يوضح عدم التكافل من جانب الدول المتقدمة الأعضاء في مجلس المحافظين والتي عارضت تمويل البرنامج من الميزانية العادية .

Digitized by UNOG Library

ان برنامج المعونة الفنية مفروض أن يكون له أثر جوهرى على التنمية في الدول النامية الأعضاء في الوكالة، ولكن من الصعب تحقيق التمويل الكافي حيث أن البرنامج يعتمد على الاسهامات الطوعية . وحتى المبلغ الضئيل الآخر الذى يقدم الى برنامج المعونة الفنية من الميزانية العادية ، يوضح المعدل السنوى الضئيل لزيادة البرنامج وخاصة عندما يقارن بالمعدلات الخاصة ببرنامج الضمانات في الوكالة . ان مقارنة مباشرة للمبالغ المخصصة في الميزانية العادية للمعونة الفنية وللضمانات في السنوات القليلة الماضية ، توضح أيضا اختلافا بينا بين هذه المهام الرئيسية للوكالة.

وفي الختام أود أن أعرب عن أملي وعن تطلع وفد بلادى في أن هذين الموضوعين اللذين نعلق عليهما قدرا كبيرا من الاهتمام ، سينظر اليهما بجدية من قبل جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأنه سيتم التوصل الى حلول مرضية للوصول بمساهمة الدول النامية الى أقصى حد وتسوية برنامج المعونة الفنية بطريقة تجعله ميسورا وسهلا بالنسبة للجميع .

السيد ديز (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى قد درس بعناية التقرير الرابع والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واستمع بتقدير كبير للتقديم الواضح له الذى قام به الدكتور ايكلوند المدير العام للوكالة .

ان وفد بلادى يعتقد أن الصورة العامة التي يحددها هذا التقرير فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية ، ينبغي أن تدرس على مستويين مختلفين .

فمن ناحية ، فان هناك مشاكل خطيرة متعلقة باستخدام المنشآت النووية في بعض البلدان وان هذه المشاكل تنبثق عن الطريقة التي يدرك بها الرأى العام في تلك البلدان ، فائدة استخدام الطاقة النووية . وكما أشار الدكتور ايكلوند ، فان هذا الموقف قد أدى الى خفض في الطلب على الطاقة النووية ، وهذا يعتبر عقبة كبيرة في طريق الصناعة النووية مع كل الآثار المترتبة على ذلك .

ودون المساس بما قلت ، فان أعمال هذه الوكالة في مجال المعونة والتعاون وتعزيز الضمانات والعمل على استقرار تدفق الطاقة للدول ، كانت لها أهمية قصوى وتعطينا صورة مشجعة فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية مستقبلا . وفي هذا السياق ، فاننا نعلق أهمية قصوى على عقد المؤتمر الدولي لتقييم دورة الوقود النووى والدور الذى لعبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير ذلك .

وفيما يتعلق بما ذكرته ، فان وفد بلادى يشعر بأنه ينبغي على الوكالة أن تزيد من دورها الدائم ، وذلك بأن تضع في متناول الدول وخاصة الدول النامية ، المزايا المترتبة على الطاقة النووية.

Digitized by UNOG Library

ان الحاجة الماسة التي تشعر بها كل هذه الدول ، الى استخدام جميع مصادر الطاقة المتاحة ، والحق الاصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي لهذه الطاقة من أجل التنمية يشكلان تحديا للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة للمستقبل . اننا نود أن نؤكد على وجه التحديد الحاجة الى مضاعفة الأنشطة الخاصة بالوكالة في مجال المعونة التكنولوجية للبلدان النامية ، ونشعر بقلق بالغ ازاء مشكلة تمويل الوكالة . كما اننا نعلق أهمية قصوى على معونة الوكالة في مجال استخدام الطاقة النووية وكذلك استخدام التقنية النووية في مجالات كالزراعة والطب .

لقد أعطينا اهتماما لجهود الوكالة في مجال تحسين فعالية أنظمة الضمانات ، وتشجيع ضمانات الأمن في مجال استخدام الطاقة النووية ، الا أن هذه الأنشطة ينبغي أن تتم على شكل متوازن مع الأخذ في الاعتبار الحصول على تشجيع المساعدات الفنية في استخدام الطاقة النووية .

ان وفد شيلي يود أن يؤكد تأييده لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعن رضاه التام للطريقة الناجحة التي أدار بها السيد أيكلوند المدير العام للوكالة ، أعمالها . وكعضو في مجلس المحافظين فان بلادى كانت على اتصال وثيق بجميع أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وان هذه الخبرة هي التي تؤكد اقتناعنا بالدور الرئيسي الذى ينبغي أن تلعبه في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في العالم ، والحاجة الى القضاء على جميع الحواجز التمييزية التي لا تزال قائمة ، وكذلك التأكيد على أهمية وضع معايير وتنظيم المستويات العالمية للوقود المتيسر وغيره من المواد .

ان وفد بلادى اقتناعا منه بأهمية دعم مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالمجال الدولي في تشجيع واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يؤيد بكل حرارة عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتشجيع على التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذى سوف يعقد في النصف الأول من عام ١٩٨٣ .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير في هذه المناقشة .

وكما أعلن في الصباح ، فان المشاركين في تقديم مشروع القرار (A/35/L.11) قد طلبوا أن يؤجل اتخاذ قرار حول هذا المشروع الى وقت لاحق لمنحهم الوقت الكافي لمزيد من المشاورات .

Digitized by UNOG Library

ان الجمعية سوف تتخذ الآن قرارا حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/35/L.10) فقـط . وحيث أن أحدا من الوفود لم يطلب الكلمة لتعليل تصويته ، هل لي أن أعتبر أن الجمعيـــة تـــود أن تعتمد مشروع القرار (A/35/L.10)؟

اعتمد مشـــروع القرار (قرار ٣٥/١٧)

الرئيـــس (الكلمة بالفرنسية) : سوف نستأنف بحث البند ١٤ من جدول الأعمـــال في وقت لاحق .

برنامـــج العمـــل

الرئيـــس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة أود أن أعلن الجمعية انـــه في يوم الاثنين ١٥ من تشرين الثاني / نوفـــمبر ، وبخلاف البرنامج المعلن من قبل الرئيس في هـذا الصباح بشأن افتتاح العقد الدولي لموارد مياه الشرب والنظافة فان الجمعية العامة سوف تستأنـــف انتخاب عضو غير دائم لمجلس الأمن .

رفعت الجلسة الساعـة ١٨/٣٠

Digitized by UNOG Library